



العدد
٤٨١

السنة الحادية والأربعون
صفر ١٤٤٨ هـ
تموز ٢٠٢٦ م

جامعية - فكرية - ثقافية

كلمة العربي

المقاصدية:
هل هي منهج لإنشاء شريعة جديدة؟

إلى أين تقود إدارة ترامب الولايات المتحدة؟ (2)

من ينال شرف قطع حبل الناس عن كيان يهود؟

إنشاء صناعة الآلات واجب شرعي يمنع التبعية للدول الاستعمارية
وشركاتها (باكستان نموذجًا)

قدرة اللغة العربية على التأثير والتوسع والانتشار وخطورة إهمالها

مع القرآن الكريم: موافقة العقيدة الإسلامية للفطرة

الطريقة العلمية وقصورها: من الاختزال التجريبي إلى النظام
السببي (القصور المعرفي للطريقة العلمية التجريبية) (1)



المحتويات

٣	كلمة الوعي: المقاصدية: هل هي منهج لإنشاء شريعة جديدة؟
١٤	إلى أين تقود إدارة ترامب الولايات المتحدة؟ (٢)
٢٢	من ينال شرف قطع حبل الناس عن كيان يهود؟
٢٨	إنشاء صناعة الآلات واجب شرعي يمنع التبعية للدول الاستعمارية وشركاتها (باكستان نموذجاً)
٣٥	قدرة اللغة العربية على التأثير والتوسع والانتشار وخطورة إهمالها
٣٩	مع القرآن الكريم: موافقة العقيدة الإسلامية للفطرة
٤٢	أخبار المسلمين في العالم
٤٦	الطريقة العلمية وقصورها: من الاختزال التجريبي إلى النظام السببي (القصور المعرفي للطريقة العلمية التجريبية) (1)
٥١	كلمة أخيرة: الشيبياني وأحمد الشرع يفرحان بالحصول على شهادة "إرضاء الكفار"!
٥٢	الغلاف الأخير: استقبال عدو الله ماكرون بالترحيب من قبل حكام سوريا الجدد في الجامع الأموي، رمز العزة والإسلام

المقاصدية:

هل هي منهج لإنشاء شريعة جديدة؟

أحمد القصص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد.

إنَّ كثيرا من الذين يريدون اليوم التفلّت من أدلة الشريعة التفصيلية المنصوصة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وما أرشدا إليه من الإجماع والقياس، ويريدون استحداث تشريعات جديدة، بل واقتباس التشريعات من المشرّعين الوضّاعين، ولا سيّما شرائع الغرب، ومن ثمّ إلباسها لبوس الإسلام، عمدوا إلى توّسل عنوان "مقاصد الشريعة" زورا وبهتانا، زاعمين أنّهم ينشئون أحكامهم وفقاً لمقاصد الشرع، فأحكامهم هذه بالتالي أحكام شرعية على زعمهم. ومن يتابع ويراقب يجد أنّ معظم الذين اشتهروا في هذا الزمان بالفتاوى المنحرفة وبتحريف شرع الله سبحانه وتعالى وبقبول التشريعات والقوانين الوضعية هم من الذين رفعوا لواء "مقاصد الشريعة" وجعلوها مدخلا لهم، بافتراء مبين على مقاصد الشريعة. من هنا كانت أهميّة الإضاءة على مسألة "مقاصد الشريعة"، من حيث مضمونها ونشأتها ووظيفتها.

اتّفاق علماء الأمة على أنّ الشريعة شرعت لمصلحة العباد

اتّفق العلماء على أنّ الشريعة الإسلامية إنّما جاءت لتحقيق مصالح العباد. فلا خلاف بين أهل الإسلام على أنّ الشريعة الإسلامية إنّ فهمت حقّ الفهم والتّزمت بقوة وأقيمت على وجهها الصحيح فإنّها سوف تؤوّل إلى مصالح العباد، في هذه الدنيا فضلاً عن الفوز بالآخرة لمن اتّبع شرع الله تعالى. قال تعالى: {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين}، ولا تكتمل معاني الرحمة إلاّ بأن تكون هذه الشريعة لمصلحة العباد في هذه الدنيا. وكذلك قوله تعالى: ﴿ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلاّ خسارا﴾، إلى غيرهما من الآيات والأحاديث المتضافرة عن رسول الله ﷺ التي تؤكّد أنّ التزام شرع الله سبحانه وتعالى وإقامته إنّما هما لمصلحة العباد في هذه الدنيا وفي الآخرة. وفي المقابل فإنّ من أعرض عن شرع الله واعتمد غيره فإنّ مآله إلى التعاسة والشقاء، قال تعالى: ﴿ومن أعرض عن ذكري فإنّ له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى﴾.

منهج السلف في استمداد الأحكام

لقد أيقن الرعيل الأوّل من المسلمين، من الصحابة ثمّ التابعين فتابعي التابعين، أنّهم إنّ

التزموا شرع الله تعالى فإنه سيكون رحمة بهم في هذه الدنيا، فضلاً عن الفوز في الآخرة. ومع ذلك إذا عدنا إلى السلف الأول من صدر الإسلام، في القرن الأول ثم الثاني ثم الثالث وحتى الرابع والخامس، سنجد أن العلماء، ولا سيما الفقهاء المجتهدين - هؤلاء الذين تكفلوا بإبراز أحكام الشريعة للناس من أجل أن يعملوا بها ويطبّقوها في حياتهم، وعلى الرغم من قناعتهم بأن الشريعة إنما أتت لمصالح العباد فإنهم لم يلتفتوا إلى تحرّي هذه المصالح ولا تعدادها ولا تقصّيها ولا تنفيذها ولا ترتيبها ولا تبويبها. فقد كانت عنايتهم منصرفة إلى تحديد مصادر التشريع، وقد اتفقوا على الكتاب والسنة مصدرين للتشريع، واتفق جمهورهم على اعتماد إجماع الصحابة دليلاً على الأحكام الشرعية، لا من حيث إنّ الصحابة رضي الله عنهم مشرّعون، وإنما من حيث إنّ إجماعهم يكشف دليلاً شرعياً خفي عنّا من سنة رسول الله ﷺ. وكذلك اتفق الجمهور على الاستدلال بالقياس، وهذا القياس ليس دليلاً مضاهياً للكتاب والسنة، وإنما هو أيضاً يعبر عن الوحي الذي احتواه كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ. فالقياس ليس قياساً عقلياً، وإنما هو قياس شرعي يدور حول العلة الشرعية التي وردت بها الأدلة الشرعية في الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، وبالتالي فإنّ الاستدلال بإجماع الصحابة وبالقياس هو في المحصلة استدلال بالكتاب والسنة، فيكون الكتاب والسنة المصدرين الأساسيين والحصريين للتشريع. وحتى لو قلنا إنّ أدلة التشريع هي الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والقياس، وحتى لو أضفنا إليها ما اختلف فيه العلماء من أدلة أخرى للتشريع، فإنّ هذه الأدلة الإضافية يُرجعها العلماء القائلون بها جميعها إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، سواء من قال بالاستصلاح، أو بالاستحسان، أو بشرع من قبلنا ما لم يرد له ناسخ في شريعتنا، أو من قال بإجماع أهل المدينة، أو من قال بالاستصحاب... إلى آخره. فلو دققنا في هذه الأدلة التي قال بها طائفة من العلماء على اختلافهم سنجد أنّها جميعاً تؤوّل إلى الاستدلال بالكتاب والسنة بشكل من الأشكال. فكانت عنايتهم منصبّة على تحرّي الأدلة الشرعية وعلى تحرّي القواعد التي يتوسّل بها لاستمداد الأحكام الشرعية من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله ﷺ وما أرشداً إليه، وبالتالي فإنّ ما كان يُهمّهم هو أن يستمدّوا هذه الأحكام من أجل العمل بها، ومن أجل أن تنشأ بها حياة إسلامية.

تحقيق المقاصد بالتبعية لا بالقصد المسبق

وبالنظر في المذاهب الكبرى في الإسلام التي نشأت ما بين القرنين الثاني والثالث الهجريين، والتي ما زال أبرزها معتمداً حتى يومنا هذا، فإنّ هذه المذاهب لم تُعنِ البتّة في نشأتها الأولى وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة قرون لاحقة بشيء اسمه مقاصد الشريعة، ولم تفنّدها ولم

تلتفت إليها. ولكنهم عملياً حين أحسنوا استخراج الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والتزمها المسلمون في حياتهم وعلاقاتهم أفضى جهدهم العظيم إلى نشوء الحياة الإسلامية، وبالتالي تحققت في المجتمع الإسلامي مقاصد الشريعة من حيث يدرون أو لا يدرون، أو من حيث يقصدون أو لا يقصدون، ومن حيث يرقبونها أو لا يرقبون. فهم بمجرد تطبيقهم لأحكام شرع الله تعالى وتسيير أعمالهم بها وصياغة حياتهم بها، قد حققوا فيهم مقاصد الشريعة الإسلامية، لأن هذه المقاصد إنما تنجم من التزام شرع الله سبحانه وتعالى.

هذا الكلام الذي أوردناه ينتصب دليلاً على أن مقاصد الشريعة ليست مصادر للأحكام الشرعية، وليست أسساً لها ولا أدلة عليها. وإنما الأدلة على الأحكام الشرعية هي الأدلة التفصيلية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. فالمعين الصافي الذي نبعت منه تلك الأحكام إنما هو الكتاب والسنة، ولذلك سمى الله ﷻ الشريعة الإسلامية شريعة: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾. فأصل الشريعة في اللغة هو الشيء المفتوح وله امتداد، ويُطلق على مورد الماء الذي يأتيه الناس للشرب، ومنه جاء لفظ الشرعة في الدين والشريعة، ويُشترط في الماء عند العرب حتى يكون شريعة أن يكون جارياً لا انقطاع فيه. كما تُطلق الشريعة ويُراد بها الطريقة المستقيمة، وعليه فإن الشريعة في الأصل مورد الماء للشرب والاستخدام، والشرع هو الطريق الموصل إليها، وقال ابن الأعرابي والأزهري: شَرَعَ أي أظهر ووضَّح وبيَّن، وقال الطبري والقرطبي وابن كثير: إنَّ الشريعة في اللغة هي الطريق الأعظم، ومن سنَّ أمراً وأوضحه وبيَّنه فقد شرعه.

ويجدر بنا التنبيه إلى أن أرقى مستوى من النتاج الفقهي، ذلك البنيان الرائع للتشريع الإسلامي، إنما كان ما بين القرنين الثاني والثالث، وإن استمرَّ بعد ذلك في النمو مع تمادي الزمان، لأن القضايا تستجد، والنوازل تتوالى، فكان الفقهاء المجتهدون يستنبطون لها أحكاماً أو ينزلون الأحكام التي سبق استنباطها عليها إن كانت منوطاً لها. فالفقه الإسلامي متوسّع بطبيعة الحال باستجداد القضايا والمسائل التي تتطلب أحكاماً شرعية. وسعة الفقه الإسلامي شيء وما يسمى بتطور الفقه أو مرونته أو تغييره شيء آخر. فالفقه الإسلامي بطبيعته واسع، ولكنه ليس متغيراً ولا متطوراً كتطور التشريعات الوضعية البشرية، كما يزعم كثير من المتطفلين على الفقه في يومنا هذا. لذا يبقى البنيان الأعظم الأول والرائع والمثالي للفقه الإسلامي هو الفقه الذي أبرزه مؤسسو المذاهب، كالشافعي ومالك وأبي حنيفة وغيرهم ممن لم تنقل لنا مذاهبهم مكتملة كالأوزاعي والثوري وكثير من علماء ذلك الزمان، والذين على نهجهم سار من توسّع في الفقه

وأصوله في القرون التالية. ففي زمان هؤلاء كان ذلك الصرح الرائع والعظيم للفقه الإسلامي وأصوله، وهو صرح خلا البتة من باب مقاصد الشريعة. ولا يفهم أحد من كلامي هذا أنني أوافق خطيئة إغلاق باب الاجتهاد التي اعتمدها لاحقاً كثير من فقهاء المذاهب.

نشأة باب المقاصد وأطواره

لقد مضت قرون قبل أن يظهر مصطلح مقاصد الشريعة في كتب أصول الفقه، حتى ظهر في القرن الخامس الهجري على يد إمام الحرمين أبو المعالي الجويني رحمه الله. وكان أبرز ما كتبه في هذا المجال في كتابه "البرهان في أصول الفقه"، فالجويني هو مفتتح هذا الباب. ثم زاد في تفصيله وترتيبه تلميذه أبو حامد الغزالي رحمه الله، وسار على هذا النهج من أتى بعدهم ممن ينتمون للمدرسة نفسها في مجال الأصول، وهي المعروفة بمنهج المتكلمين في الأصول. إلا أنه لم يَنْبَنِ على إضافة هذا الباب الجديد أثر ذو شأن في المنهاج الذي أرساه الإمام الشافعي رحمه الله لعلم الأصول. فإمام الحرمين الجويني وأبو حامد الغزالي ومن أتى بعدهما ممن ساروا على نهجهما لم يكن إنشاءهم لباب مقاصد الشريعة مغيّراً بحال من الأحوال منهج علم الأصول، ولم يحدث بدخول مبحث مقاصد الشريعة تعديل ذو أهمية على منهجه.

توضيح المقاصد وتقسيماتها والضرورات الخمس

ما الذي بُحث تحت عنوان مقاصد الشريعة؟

قالوا إنَّ الشريعة إنما أتت لتحقيق مصالح العباد في هذه الدنيا وفي الآخرة. أمّا المصالح التي أتت لتحقيقها في هذه الدنيا فهي تنقسم إلى ثلاث مراتب من حيث الأهمية، ففي المرتبة العليا تأتي "المصالح الضرورية"، ثم تليها "المصالح الحاجية"، ثم تليها "المصالح التحسينية". وبعد هذا التقسيم عمدوا إلى تحديد المصالح الضرورية، فقالوا إنَّه بعد استقراء أحكام الشريعة يتبين أنَّ الأحكام بتضافرها معاً تؤوّل إلى تحقيق مصالح ضرورية خمس، ألا وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ النسل، وحفظ المال، وحفظ العقل. فقالوا إنَّ أحكام الشرع بمجموعها تؤوّل إلى حفظ هذه الضرورات الخمس. فالأحكام منها ما يقع في مرتبة الضرورة لتحقيق هذه المقاصد، ومنها ما يقع في مرتبة الحاجيات، ومنها ما يقع في مرتبة التحسينات، وهي أيضاً تؤوّل إلى تحقيق المقاصد الخمس، ولو على غير وجه الضرورة.

بالطبع هذا الذي توصلوا إليه إنما توصلوا إليه من طريق استقراء الشريعة، وليس استدلالاً بأدلة شرعية محدّدة، أي ليست الأدلة الشرعية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ هي التي دلّت مباشرة على هذه المقاصد الخمس وأخبرت بها. وإنّما من خلال استقراء الشريعة بعمومها

وجدوا أنَّ الشريعة آلت إلى تحقيق هذه المقاصد. وممَّا يلفت النظر أنَّ المقاصد الخمس الضرورية شُرعت لأجلها عقوبات، حدٌّ أو قصاص، ما يشير إلى أهميتها وخطورتها العظيمة. فالحفظ العقل شُرِع حدُّ شارب الخمر، ولحفظ الدين شُرِع حدُّ الردَّة، ولحفظ النسل شُرِع حدُّ الزنى، ولحفظ المال شُرِع حدُّ السرقة، ولحفظ النفس شُرِع القصاص النفس بالنفس. فقالوا إنَّ هذه أيضًا قرائن على أنَّ هذه الخمس هي مقاصد ضرورية للشريعة.

الخلاف حول حصر الضرورات

لم يكن حصر الضرورات بخمس محسومًا أو مقطوعًا به عند جميع العلماء. فثمة علماء زادوا على الخمس المذكورة ضرورة سادسة، وهي العرض، أي الكرامة الإنسانية. وهو ما ذهب إليه الإمام ابن السبكي، فقال في "جمع الجوامع": "والضروري: كحفظ الدين، فالنفس، فالعقل، فالنسب، فالمال، والعرض". وقد دافع الإمام الشوكاني عن هذه الإضافة قائلاً في "إرشاد الفحول": "الضروري: وهو المتضمَّن لحفظ مقصود من المقاصد الخمسة التي لم تختلف فيها الشرائع، بل هي مُطَبَّقة على حفظها، وهي خمسة، أحدها: حفظ النفس.. ثانيها: حفظ المال.. ثالثها: حفظ النسل.. رابعها: حفظ الدين.. خامسها: حفظ العقل.. وقد زاد بعض المتأخِّرين سادسًا، وهو حفظ الأعراض، فإنَّ عادة العقلاء بذل نفوسهم وأموالهم دون أعراضهم، وما فُدي بالضروري فهو بالضروري أولى، وقد شُرِع في الجناية عليه بالقذف الحدُّ، وهو أحقُّ بالحفظ من غيره، فإنَّ الإنسان قد يتجاوز عمَّن جنى على نفسه أو ماله، ولا يكاد أحد يتجاوز عمَّن جنى على عرضه. ولهذا يقول قائلهم:

يَهُونُ عَلَيْنَا أَنْ تُصَابَ جُسُومُنَا وَتَسْلَمَ أَعْرَاضُ لَنَا وَعُقُولُ.

وأيضًا ثمة من رأى أنَّه يمكن أن نضيف على هذه المقاصد التي هي الأهداف العليا لصيانة المجتمع الإسلامي حفظ الأمن الذي شرع الله سبحانه وتعالى لأجله حدُّ الحراية، وهو حدُّ قطع الطرق، الذي دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾. وأيضا حفظ الدولة التي هي قضية بحدِّ ذاتها في الإسلام وشُرعت لأجلها أحكام تصل إلى اتِّخاذ إجراء الحياة والموت من أجل وجودها والحفاظ عليها وعلى وحدتها، قال رسول الله ﷺ: «إذا بُويعَ لخَلِيفَتَيْنِ فاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»، وقال ﷺ: (مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فاقْتُلُوهُ). وقال ﷺ: «مَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفَقَةً يَدِهِ وَثَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطْعَمْ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُقُقَ الْآخَرِ».

يقول الإمام تقي الدين النبهاني رحمه الله في كتابه "الشخصية الإسلامية"، في الجزء الثالث الذي خصَّه لعلم الأصول: (المقاصد الخمسة التي يقولون إنَّها لم تخل من رعايتها ملَّة من

الملل، ولا شريعة من الشرائع وهي حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، ليست كل ما هو ضروري للمجتمع من حيث هو مجتمع، فإن حفظ الدولة وحفظ الأمن وحفظ الكرامة الإنسانية هي أيضاً من ضرورات المجتمع، فالضروريات إذن في واقعها ليست خمسة وإنما هي ثمانية).

وفي كل الأحوال سواء أكانت هذه المقاصد الضرورية خمسة أم كانت ستة أم كانت ثمانية، فإن القضية ليست في تعدادها، فالاتفاق حاصل على أن الشريعة إنما أتت لتحقيق مصالح العباد، مهما كان تقسيم هذه المصالح.

وبعد حوالي ثلاثة قرون من زمن الجويني والغزالي سيأتي من يتوسّع في مسألة مقاصد الشريعة، فيعطيها دوراً كبيراً في مجال علم أصول الفقه، وهو الإمام أبو إسحق الشاطبي رحمه الله (ت ٧٩٠هـ)، الذي خصّص الجزء الثاني من كتابه الموافقات لقضية المقاصد وأعطاه دوراً واسعاً جداً في علم الأصول. ولكن مهما تحدّثنا عن توسّع الإمام الشاطبي وكثير ممّن خاضوا بعده في التاريخ الإسلامي في مجال الأصول، فإنّ توسّعهم هذا لم يؤدّ في حال من الأحوال إلى ما وصل إليه الكثير من "المقاصديين" اليوم، من حَرَف باب مقاصد الشريعة ليكون مصدراً إضافياً لأحكام الشريعة بدلاً من الأدلة التفصيلية من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، أي لتحيتهما وإحلال مقاصد الشريعة مكانهما مصدراً للتشريع.

الانحراف المقاصدي المعاصر

إنّ فريقاً من المعاصرين الذي سلكوا طريق تحريف الشريعة، بل تبديلها بعد إفراغها من محتواها استندوا إلى القول بأنّه ما دامت الشريعة قد أتت لتحقيق تلك المقاصد بات بإمكاننا الآن اعتماد منهج جديد يحلّ محلّ علم الأصول التقليدي الذي اعتمده علماء الإسلام مئات من السنين، فبدل أن نغوص في تحري الأدلة التفصيلية من الآيات والأحاديث النبوية لنستنبط منها، ونرجح بعضها على بعض، وأن نغوص في العموم والخصوص، وفي المطلق والمقيّد، وفي الناسخ والمنسوخ، وفي المجمل والمبيّن، وفي فحوى النصّ، وفي دلالاته... إلى آخره، يمكننا الاستغناء عن هذا كلّه وأن نعتدّ مقاصد الشريعة أسساً يبنى عليها فقه جديد! وهذا أخطر ما في الأمر، إذ وصلنا في هذا الزمان إلى فتاوى ما أنزل الله تعالى بها من سلطان، بناء على اعتماد ما يسمّى بالمنهج المقاصدي. فسوّغت به كثير من القوانين الوضعية التي شرعها مشرعو الأمم الأخر، وبُرد تقسيم العالم الإسلامي إلى كيانات وطنية قُطرية، وبُردت الحريّات العامّة التي تتّسم بها الحياة الغربية، وبُرد اعتماد النظام الدولي وشرائع الأمم المتّحدة وانخرط بها المسلمون...

بُذِرَتْ كثير من الخطايا والموبقات بذريعة أنها تؤول إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وصدرت من أناس رفعوا لواء المنهج المقاصدي والتفكير المقاصدي وما شاكل هذه العناوين.

تحرير مصطلحات العلة والمقصد والحكمة:

ثمة خلط يقع فيه بعض الباحثين في أصول الفقه يتطلب العودة إلى تحرير بعض المفاهيم والمصطلحات. فكون المقاصد الشرعية هي الغايات العامة والأهداف العليا التي شرعت لأجلها الأحكام، لا يعني بحال أنها تُنزل منزلة "العلة" التي يدور معها الحكم وجوداً وعدماً، كما لا يعني أن تصلح أدلة تُستنبط منها الأحكام ابتداءً؛ فالفرق بينهما جد كبير. ومن أراد الاسترسال ومطالعة دقائق هذا الباب، فعليه بكتاب "الإحكام في أصول الأحكام" للإمام الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، ففيه وفي نظائره من أمهات الفن تفصيل رصين في التمييز بين مصطلحات: السبب، والعلة، والحكمة التي هي مقصد الشارع الحكيم.

من المقاصد الكلية إلى المقاصد الجزئية

إذا كان الأصوليون والمقاصديون قرّروا أن الكليات الضرورية للشريعة (الخمسة أو الستة أو الثمانية) هي المقاصد العامة للتشريع، فإن هذه المقاصد الكبرى لا تتحقق إلا عبر تحقيق المقاصد الجزئية للأحكام كلها، وهي ما يعبر عنه العلماء بـ "الحكمة". وقد تظافرت النصوص القرآنية والأحاديث النبوية على بيان الحكم المقصودة بكثير من الأحكام الجزئية، منها على سبيل المثال:

تحريم الخمر والميسر. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾، فبيّن الآية المقصد والحكمة من التحريم، وهي صيانة الألفة وقطع دابر البغضاء.

مشروعية الصلاة. قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾، فبيّن النص أن من مقاصد الصلاة وغاياتها أنها تنهى عن الفحشاء والمنكر.

فرضية الصيام. قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، فجعل التقوى مقصداً من هذه العبادة.

ولو تتبعنا كثيراً من الأحكام الشرعية لوجدنا أن الشارع الحكيم نبّه إلى حكمها وغاياتها في مواضع شتى، وهذه الحكم هي عينها مقاصد الأحكام.

وجه المباشرة بين العلة والمقصد (الحكمة)

إن إرجاع المقاصد المفردة للأحكام إلى الكليات الضرورية الكبرى أمرٌ مستقر، ولكن المزلق

الذي وقع فيه كثير من الخائضين في أصول الفقه يكمن في خلط "المقصد" -وهو الحكمة من التشريع- بـ"العلّة" وجعلهما شيئاً واحداً؛ مع أنّ الفرق بينهما جوهري من وجوه شتى: العلة في الاصطلاح الأصولي هي: الوصف الظاهر المنضبط الذي يناط به الحكم الشرعي ويدور معه وجوداً وعدماً، وهي الأصل الذي يُبنى عليه القياس. وبناءً على ذلك، يجب تقرير الآتي:

العلّة ليست أساساً عقلياً للحكم. فالأحكام الشرعية منها ما هو معلّل بعلّة ومنها ما ليس معللاً، ولا يجوز تكلف علّة عقلية لكل حكم، ما لم يقدّم على ذلك دليل نقلي، من كتاب أو سنة، باستنباط صحيح وفق مسالك العلة المعتبرة. فما علّله الشارع بعلّة أجرى العلماء عليه أحكام التعليل والقياس، وما لم يرتّب على تعليل، سواء في العبادات أو المعاملات وجب الوقوف فيه عند دلالات النصّ دون تكلف علّة عقلية؛ وبالتالي فلا تُجعل مثل هذه الأحكام أصلاً يُقاس عليه غيرها، سواء أكانت في باب العبادات أم في باب المعاملات.

في تصنيف الأحكام بين معلّل وتوقيفي صحيح أنّ أحكام العبادات في الأغلب الأعم لا تعلّل وأنّ غالب العلل الشرعية موجودة في أحكام المعاملات، ولكنّ هذا لا يعني أنّ كلّ حكم من أحكام المعاملات معلّل. فلا يسوّغ للأصوليّ أن يجعل كلّ جزئية من جزئيات أحكام المعاملات معلّلة بمجرد اندراجها في هذا الباب؛ إذ ثمة أحكام كثيرة في فقه المعاملات وردت عارية من التعليل.

وينبغي التنبّه إلى أنّ قسمة الأحكام الشرعية إلى: عبادات، ومعاملات، وآداب، وعقوبات... ليست تقسيمًا توقيفيًا دلّ عليه دليل شرعي خاصّ، وإنّما هو تقسيم اصطلاحى تدويني جرى عليه صنيع الفقهاء والأصوليين لتسهيل التصنيف والرجوع إلى المصنّفات. هو بالطبع تقسيم شديد، ومطلوب، ومُعِين على النظر الفقهي، ويعسرُ الخوضُ في تفاريج الفقه واستنباط مسائله دون رعاية هذا التبويب الاصطلاحى. إلّا أنّ هذا التقسيم التوفيقي لا ينفي وجود أحكام شرعية تتردّد بين البابين، أي بين العبادات والمعاملات، ولها شبهةٌ بكليهما؛ فالزكاة -مثلاً- أدرجت في باب العبادات، لكن بالنظر إلى مآلاتها وتفاصيل أحكامها نجد أنها ركناً أساساً من أركان النظام الاقتصادي والمالي في الإسلام والذي يقع في صلب أحكام المعاملات. وكذلك الجهاد في سبيل الله، ألحق فريق من الفقهاء أحكامه باب العبادات، ولكنّه في جوهره ركن أساس من أركان السياسة الشرعية ونظام الحكم والسياسة الخارجية لدولة الإسلام، ما يندرج أيضًا في باب المعاملات.

بناءً عليه، فإنّ هذا التقسيم ليس توقيفيًا يترتّب عليه اختلاف في منهج الاستنباط؛ إذ منهج الاستنباط في الشريعة واحد، وقواعد الأدلّة ومسالك العلة مطّردة في سائر الأحكام. وإنّما غاية ما في الأمر أنّ الاستقراء الأصولي أفضى إلى أنّ أحكام العبادات في الغالب لا تعلّل، وأنّ جُلّ

الأحكام المعلّلة إنّما تقع في باب المعاملات.

الفرق الشاسع بين العلة والمقصد الشرعي (الحكمة)

بيان حقيقة العلة وعدم خلطها بالمقصد؛ وجب تبيان أنّ العلة في الاصطلاح الأصولي تُباين المقصد تبايناً تاماً:

العلة: هي الوصف الظاهر المنضبط المقرون بالحكم والذي جعله الشارع باعثاً على التشريع وأمانةً عليه. وبناءً على هذا، فإنّ الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، فيثبت بثبوتها وينتفي بانتفائها. ومن آثار تحقّق العلة أنّها تُعدّ ركناً أساسياً في "باب القياس". فالقياس هو إلحاق فرع غير منصوص بأصل منصوص لاشتراكهما في علة الحكم. فالعلة أساس للحكم الشرعي، أي إنّ الحكم ناشئ منها ومرتّب عليها. فهي سابقة في وجودها على الحكم الفرعي، بمعنى أنها وُجدت فتبعها بالوجود الحكم الفرعي.

المقصد (الحكمة): هو الغاية المترتبة على تشريع الحكم. فالمقصد لا يُبنى الحكم عليه ابتداءً، وإنّما هو أثر ناشئ من الحكم وتابع له؛ فبينما ينشأ الحكم المعلّل من علته، ينشأ المقصد من الحكم ومرتّب عليه، وهذا محلّ الفرق الوجودي والوضعي بينهما.

الشواهد التطبيقية على تخلف المقاصد وأطراد العلل

لتوضيح هذا التباين، نسوّق الأمثلة الشرعية التالية:

في باب الصلاة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾. هذا الأثر (النهى عن الفحشاء والمنكر) هو مقصد الحكم الشرعي وغايته ومآله. فهل يصحّ أصولياً جعل هذا المقصد علةً يدار عليها وجوب الصلاة وجوداً وعدمًا؟ الإجابة قطعاً: لا؛ إذ لو جعلناه علةً، لسقط وجوب الصلاة عن العبد الذي لا تزجره صلاته عن المنكر، وهذا باطل بالإجماع. فالمقصد قد يتخلف في بعض الصور والآحاد، لكنّ الحكم باقٍ لأطراد الأمر به وسبب وجوده، وهو دخول الوقت ومطلق الخطاب بالتكليف.

في باب الصيام، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. فالتقوى هي المقصد؛ ولكن لا يمكن بحال جعل "تحصيل التقوى" علةً لوجوب الصوم معها وجوداً وعدمًا، قولاً واحداً باتّفاق المذاهب الفقهية، فلا يسقط الصوم عمّن لم يبلغ رتبة التقوى بصيامه.

في باب لباس المرأة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾. دلّ السياق على أنّ الحكمة والمقصد هنا هو تمييز الحرائر من الإماء صيانةً لهنّ، فلو ادّعى مدّع أنّ هذا التمييز هو "العلة المؤثرة"

في الحكم، لأدّى ذلك إلى القول بسقوط فرضية الجلباب في عصرنا الحالي نظرًا لانتفاء وجود الإمام في الواقع المعاصر، وهذا قول فاسد لم يقل به أحد من علماء المسلمين؛ لأنّ من شروط العلة عند الأصوليين أن تكون مؤثرة ومُطرّدة، والتمييز بين الحرّة والأمة هنا مقصد وحكمة لا علة يدور معها وجوب الجلباب وجودًا وعدمًا.

في باب تحريم الخمر والميسر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾. فالآية نصّت على الحكمة والمقصد من التحريم (وهو دفع العداوة والبغضاء). فلو زعم زاعم أنّ هذا المقصد هو العلة، لَسَاغَ له القول: "سأشرب قدرًا يسيرًا لا يُسكر فلا يوقع عداوة ولا بغضاء"، وهذا مآل باطل شرعًا.

بالمقابل (مثال العلة المطرّدة قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾. العلة في تحريم البيع هنا هي "الاشتغال عن أداء الصلاة الواجبة"؛ ولأنّها علة مؤهلة يدور الحكم معها وجودًا وعدمًا، فإنّ الحكم بالتحريم ينتفي في حق من لم تجب عليه صلاة الجمعة، كالمرأة، والمسافر، والمريض؛ لانتفاء العلة في حقهم. ومن مقتضى كونها علة شرعية صحّ بناء القياس عليها؛ فألحق بالبيع كلّ مشغلة من زراعة، وصناعة، وتجارة، وتعليم، قياسًا بجامع الإلهاء عن صلاة الجمعة الواجبة في وقت النداء.

إبطال مذهب القائلين بأنّ "كلّ حكم مصلحة مستقلة بذاتها"

قد يعترض معترض فيقول: إنّ تعليل الشارع للأحكام بهذه العلل يعني أنّه علّلها بالمصالح، فتسمّى العلة مصلحة. ونقول ردًا على هذا: إن كانت هذه التسمية مجرد اصطلاح لفظي مبناه الاعتقاد بأنّ الشريعة كلّها مصلحة، فلا مشاحة في الاصطلاح. ولكنّ هذا الاصطلاح إن قبلناه -ولا نقبله- لا يجوز أن يبنّي عليه تغيّر في مناهج الاستنباط والاستمداد الأصولي. فالتحقيق الأصولي يقضي بأننا لا نتعامل مع "العلل" بوصفها مصالح غير محدّدة المعنى، بل نتعامل معها بوصفها معاني ظاهرة ومنضبطة اعتبرها الشارع بواعثًا لأحكامه، فهي أدلة شرعية مأخوذة من الخطاب الشارع، أي من الكتاب والسنة. فالأصل أنّ الحكم الشرعي هو "خطاب الشارع المتعلّق بأفعال العباد"، فالاتباع يكون للخطاب والنصّ، لا لمصطلح لا معنى ظاهرًا له.

ثمّ إنّ القول بأنّ كلّ حكم شرعي جزئي يتضمّن -بمفرده وتجريده- مصلحة مستقلة، هو تحكّم ونظر قاصر عارٍ من الدليل. وإنّما المتقرّر قطعًا ويقينًا أنّ الشريعة الإسلامية بمجموعها وبتضافر أحكامها، حيث يمسك بعضها بأعناق بعض، تؤوّل في كليتها وتكاملها إلى تحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، وليس كلّ حكم من أحكامها منفردًا.

مثال فقه العبادات: أحكام الصلاة تفصيلًا (من ركوع وسجود وقراءة وهيئات)، لو جرّد كلّ حكم منها وانفرد عن سائر الأحكام، لما ظهرت مصلحته المجردة، ولكن باجتماعها وتكاملها

تتألف العبادة الموصلة إلى مقصدها الشرعي.

مثال النظام الاقتصادي: الأحكام المالية في الإسلام لو أُخذ بعضها على انفراد وفي معزل عن بقية المنظومة، لربما أدّى ذلك إلى تفويتها للمصلحة المباشرة؛ ولكنها بتكاملها تبني النظام المقصود المحقق لمصالح العباد. ففي واقعنا المعاصر -حيث يغيب النظام الاقتصادي الإسلامي كلياً- قد يَقَعُ الضرر الجزئي على من يترك عقود التأمين التجاري، أو على من يجتنب المعاملات الربوية، بيد أنه يتركها تعبدًا وطاعة لله تعالى، مصداقًا لقوله ﷺ: «يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر».

الخلاصة

بناءً على ما تقدّم؛ فإنّ زعم أنّ كلّ حكم شرعي هو مصلحة بذاته، وبناءً الأحكام والعلل الفقهية على المصلحة والمقصد المجرد، هو خروج عن جادة المنهج الأصولي السديد في فهم الإسلام وتطبيقه.

إنّ المنهج الأصيل والمحرّر هو التزام الأحكام بوصفها خطابًا إلهيًا ملزمًا لأفعال العباد، مأمورين بامتثاله وتسيير شؤونهم وحياتهم وعلاقاتهم المجتمعية على وفق أوامره ونواهيه؛ فإذا استقامت الأمة على هذا الامتثال الكلي، آل هذا التطبيق حتمًا وبكفالة الشارع الحكيم إلى تحقيق مقاصد الشريعة ومصالح العباد.

فالعبد غير مكلف ولا مأذون له بالبحث عن وسائل بشرية لتحقيق المقاصد بعيدًا من طريق نصوص الوحي، إذ لو كان قادرًا على تحصيل مصالحه وضرورياته بمجرد عقله ودون وساطة الشرع، لما كانت ثمة حاجة لبعثة الرسل وإنزال الشرائع وتفصيل الأدلة الموصلة للأحكام العملية.

فمبنى منظومة الإسلام الأصولية هو الاتّباع والالتزام مسلك النقل والدليل، والبحث عن مراد الشارع من خلال القواعد اللغوية والشرعية لخطابه في الكتاب والسنة، وتطبيق هذا الخطاب عملاً. وهذا الامتثال هو الكفيل بسوق المصالح تبعًا؛ تمامًا كما تَقَرَّر ووقع في القرون الأولى من تاريخ الأمة، حيث استقامت الحياة وفُتحت الأمصار بتطبيق الأحكام بتفاصيلها قبل أن تدوّن مباحث "مقاصد الشريعة" ■

إلى أين تقود إدارة ترامب الولايات المتحدة؟ (2)

عصام الشيخ غانم

وتطفئ جذوتها، أي إن إدارة ترامب جاءت لحل مشكلات أمريكا دون أي نظرة تصحيحية في النظام الرأسمالي نفسه، ولا يرقى إلى درجة التصحيح في النظام ما تتبناه الإدارة من فكرة إعادة الصناعة من الخارج أو غيرها، لأن هذا ومثله معه إنما يراد من ورائه إيجاد فرص عمل وتصنيع محلي للاستغناء عن الصين وافترض ذلك أحد أدوات مكافحة اقتصاد الصين، أي حرمانها من الأرباح من السوق الأمريكية، وهذا كله يجعل إدارة ترامب تسير بشكل سقيم لحل مشكلات أمريكا الدولية، وهي في ذلك كالطبيب المريض والجاهل الذي يسعى لتطبيب عائلته من أمراض أخرى دون أن يدرك بأن مرضه نفسه أخطر من تلك الأمراض التي يسعى لعلاجها.

وإذا كان الرئيس ترامب يدرك أن مشكلة أمريكا في مواردها المتدهورة فإنه يريد أن يجلب لها هذه الموارد من خلال الابتزاز الدولي، وقد بدأه في إدارته الأولى حين دفع السعودية لابتزاز قطر، فضخت الأخيرة أموالها في الاقتصاد الأمريكي لإرضاء ترامب وتخفيف الحصار السعودي، وهذا ما كان، ويريد جلبه

إذا كانت المشكلات الكبرى التي عدناها في المقال السابق (١) مثل صعود الصين ومخاطر الإسلام هي مشكلات ملموسة وتظهر فيها السياسات الأمريكية على شكل رسوم جمركية ودعم الدولة لتنافسية الشركات مثل شركات الرقائق الإلكترونية، ومثل غزو أفغانستان أو الحرب على إيران أو دعوة الحكام للتطبيع مع كيان يهود وغير ذلك كثير، فإن حقيقة المشكلة الرأسمالية أو المعضلة الكبرى في أمريكا والتي بُيِّنت بعض وجوهاها ليست البتة موضع بحث عند أي إدارة أمريكية، ناهيك عن إدارة ترامب والذي هو بنفسه من رأسماليي أمريكا، ومتهم باستغلال السلطة لجني المال، مثل تصريحاته المتقلبة بخصوص الحرب مع إيران وارتباطها بعقود نفط في البورصة لا يقدم على عقدها إلا من تُسرَّب إليه نوايا الرئيس، بل وليست موضع بحث عند الشعب الأمريكي الغارق في التضليل من حكومته ومن الشركات الكبرى، وإن كان الشعب يضيق به الحال أحياناً فيطلق صيحات تتحول إلى ما يشبه الحركة (الحزب) مثل "احتلوا وول ستريت"، تلك الصيحات التي سرعان ما تخمدتها الدولة وتخمدتها الشركات

هرمز وجني الرسوم منه، وإشعال الحرب على إيران لجعلها دولة تابعة مثل السعودية وتسهيل سيطرة شركات النفط والغاز الأمريكية على نفط إيران وغازها، وهجومه على فنزويلا واعتقال رئيسها وإعلانه السيطرة على نفطها، وقبل ذلك وبعده مطالبته دول الخليج ودول العالم بدفع الأموال بدل الحماية العسكرية الأمريكية، هذه هي السياسات التي يفكر الرئيس ترامب بجعلها روافد جديدة تصب المال في شرايين الدولة في أمريكا، فتمتلك ما تريد وما يكفيها للإنفاق على دورها العالمي. وفي الأثناء ترى إدارة ترامب بأن أمريكا لا تريد أن تتدخل في كل زاوية في العالم، بل تنتقي من الزوايا ما يفيدتها التدخل فيها. من ذلك أنها تنتقي فنزويلا فتعتقل رئيسها، وتنتقي نيجيريا فتقصفها بذريعة اضطهاد المسلمين للمسيحيين، وتنتقي الشراكات والاتفاقيات مع دول الخليج، وتحارب إيران، وهذه المجموعة من البلدان لا يجمعها في ذهن إدارة ترامب إلا النفط والسيطرة على الطاقة، وهذه السيطرة مسطورة في إستراتيجية الأمن القومي التي تبنتها إدارة ترامب، والتي تعي بأن السيطرة على الطاقة تجعلها تتحكم بمصائر الدول المنافسة والدول الأخر غير المنافسة فتخضعها للإرادة الأمريكية.

وتريد أمريكا حرمان خصومها من المنافع الاقتصادية، فالرسوم الجمركية على البضائع

من السعودية التي وعدته بعقود سلاح بمئات المليارات خلال ولايته الأولى، ولم تستطع الوفاء لضخامة تلك المبالغ، ثم وعدته بترليون دولار خلال ولايته الثانية، وكذلك دولة الإمارات التي أعلنت استثمارات بقيمة ١,٤ ترليون دولار في الذكاء الصناعي، أي في الاقتصاد الأمريكي، وهي لا تستطيع صنع إبرة، بل يوجه حكامها أموالهم إلى رفاهية الفنادق والتوافه من الأمور وإلى شراء السلاح المقدم لخدمة نفوذ الإنجليز في اليمن والسودان وغيرها، أي إن هذه الإدارة بقيادة الرئيس ترامب تريد جني المال من دول النفط الخليجية، ويريد جنيها من مشاريع دولية يستفز غيره للاستثمار فيها ويجني هو أرباحها، منها مشروع جعل غزة منتجعا سياحيا، والسيطرة على إدارة قناة بنما، ومطالبه بالسيطرة على غرينلاند من الدنمارك لما فيها من معادن نادرة، ودفع السعودية لضرب عملاء الإنجليز جنوبي اليمن والسيطرة على حضرموت ومعادنها النادرة، ومطالبة أوكرانيا بتوقيع عقود تأخذ بموجبها أمريكا خاماتها المعدنية مقابل السلاح الذي وردته إدارة بايدن، والمطالبة بسلاح أمريكا الذي أجبرت على تركه خلال انسحابها من أفغانستان، ومطالبة كابل بإعادة السيطرة الأمريكية على قاعدة باغرام التي استثمرت فيها أمريكا إبان الاحتلال، ومطالبة ترامب بالسيطرة المشتركة مع إيران على مضيق

الإيرانية لمنع إيران من تصدير نفطها، فزاد ذلك من أزمة الطاقة العالمية، ويقول ترامب تصریحاً لا تلميحاً إن أمريكا لا تستورد نفطها من الخليج وهي لا تتأثر بإغلاق المضيق، وتدعو أوروبا والصين للانخراط تحت قيادتها والمشاركة في حرب إيران لفتح المضيق، بمعنى أنها قامت برفع أسعار النفط والغاز عالمياً بسبب حربها على إيران، وفي الوقت نفسه فإنها لا تعارض من حيث المبدأ مطالب إيران بفرض رسوم عبور في المضيق إنما تريد أن تكون لها من هذه الرسوم حصة كبرى، الأمر الذي لم توافق عليه إيران بعد.

ومع روسيا كان الرئيس الأمريكي يقول إنه سيقف الحرب في أوكرانيا خلال أربع وعشرين ساعة، واجتمع مع الرئيس الروسي في أنكوراج-الاسكا في آب/أغسطس ٢٠٢٥ واتفقا على أمور يلح لها الرئيس بوتين دائماً بـ"تفاهات أنكوراج مع ترامب"، وأراد ترامب فرضها على أوكرانيا، ومنها ضم شرقها وإلحاقه بروسيا، وطالب أوكرانيا بمنح أمريكا كل الامتيازات الاقتصادية وأرسل وزيره إلى كييف لتوقيع اتفاق لم تدرسه أوكرانيا بعد، وغضب لأن رئيس أوكرانيا لم يوقعه على الفور، وظل يغازل روسيا تارةً، ويفرض عليها المزيد من العقوبات تارةً أخرى، وهو يريد أن تستجيب له بسرعة فيعطيه المغامرات الأرضية في أوكرانيا ويريد منها أن تنفصل عن

الصينية والأوروبية تضعف هذه الدول التي تجني مئات المليارات على شكل أرباح من السوق الأمريكية، وهي جزء من جهود أمريكا لمكافحة صعود الصين، والرسوم الجمركية الجنوبية التي فرضها ترامب على معظم دول العالم قد أربكت الاقتصادات الدولية كافة. ولتشجيع الصادرات الأمريكية فإن الرئيس ترامب يطالب بنزع استقلال البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، واتهم محافظه السابق جيروم باول بالغباء ودفعه للاستقالة المبكرة لأنه لا يتوافق مع توجه الرئيس لتخفيض أسعار الفائدة (الربا) في سياسة إضعاف الدولار لتشجيع الصادرات الأمريكية للخارج وتخفيض جاذبية السوق الأمريكية للبضائع من الخارج. وفي أوروبا استمر الرئيس ترامب في سياسة بايدين التي قطعت عن أوروبا شرايين الطاقة الروسية الرخيصة وأخذت تربطها بالغاز الأمريكي المسال، وهو سلعة باهظة الثمن، واحتجت أوروبا مراراً على أسعار الغاز الأمريكي، ولكنها مجبورة على شرائه، وهذا يضعف اقتصادات الدول الأوروبية التي تندفع نحو الركود على وقع أسعار الطاقة العالية بعد حرب أوكرانيا. وبعد إشعال الرئيس ترامب الحرب على إيران يقوم بتوجيه توبيخاته المستمرة لأوروبا لدفعها لمشاركته الحرب على إيران، ولما أغلقت إيران مضيق هرمز فرضت إدارة ترامب حصاراً على الموانئ

الصين، بل وتذهب معه في سياساته المناهضة للصين. "توم براك" أن دور هذا التنظيم قد انتهى وأن أمريكا توكل المهمة لأحمد الشرع نفسه.

أما في المنطقة الإسلامية، فإنه يغازل حكام النفط لأخذ أموالهم، ويطلب منهم ومن غيرهم -حكام الأردن والعراق ومصر وباكستان وأذربيجان- التنسيق مع كيان يهود لردع إيران حتى تقبل بـ"الاستسلام غير المشروط" للقوة الأمريكية، ويطالب كل البلدان الإسلامية بالتطبيع مع كيان يهود وتقديم التسهيلات للكيان والتنسيق معه لضرب أي بؤرة إسلامية في المنطقة، فهو لا يريد أن تبقى في المنطقة الإسلامية قوة معتبرة يمكن أن تسقط بأيدي إسلامية مستقبلاً، فلا يريد أي تخصيب لليورانيوم في إيران، ولا يريد أي صناعة ذاتية للصواريخ، ويريد للبنان أن يتفاوض مع كيان يهود وهو يقصف لبنان، بل ويقتل أفراد الجيش اللبناني، ويطالب نظام أحمد الشرع في سوريا بأن يبقى بلاده ممراً لطائرات كيان يهود ضد إيران ويطالبه بالمشاركة في الحرب على جانبها اللبناني، ويريد إيكاله مهمة ضرب حزب إيران في لبنان بدل كيان يهود، ولا يطبق أي مظهر إسلامي أو تسمية أو صبغة إسلامية، وأعلن حركة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية ويريد من جيوش الحكام أن تكون رهن إشارته لحرب أي خطر إسلامي، وقد تولى عن التنظيم الكردي "قسد"، وأعلنت أمريكا على لسان مبعوثها

وفي أمريكا نفسها أخذت شرطة الهجرة تنفذ سياسته ترامب بقسوة شديدة أودت بحياة أمريكيين غير مهاجرين، وخلعت هيئة الكفاءة الحكومية الجديدة التي أسسها عشرات آلاف المديرين والموظفين الحكوميين من مناصبهم لأنهم لا يوالون ترامب، وقام بتغيير اسم وزارة الدفاع "البنتاغون" وأسمائها وزارة الحرب لإرهاب دول العالم وإخافتها، وطالب بميزانية مضاعفة لوزارة الحرب، وقام وزير حربه "هيغسيت" بخلع ما يقارب ٤٠٪ من أعلى الرتب العسكرية في أمريكا، وهو يهاجم الديمقراطيين بقسوة شديدة ولا يترك مناسبة إلا ويهاجم فيها رؤساء سابقين من الحزب الديمقراطي خاصة الرئيسين بايدن وأوباما، ويمكن القول إن أمريكا تعيش حالة من الصدمة بسبب عمق التغييرات الداخلية في سياسة الهجرة وسياسة مناهضة خصوم ترامب خاصة الديمقراطيين، بل ووسائل الإعلام التي يستمر ترامب بنعتها بالوسائل المزيفة، بل إنه يعمل على فرض هيبة شخصية له في دوائر الحكم، فينتقد كل من يخالفه من الحزب الجمهوري ويصمه بالخيانة ويطرد من المسؤولين الجمهوريين الذين عينهم بنفسه، فطرد وزيرة الداخلية كريستي نيوم ووزيرة العدل بام بوندي واستقالت مديرة المخابرات الوطنية

تولسي غابارد على وقع انتقاداته خاصة بعد ٢٠٢٥.

تقريرها بأن البرنامج النووي الإيراني لم يدمر، واستقال مستشاره للأمن القومي ميخائيل وولتز. ويهاجم أي جمهوري ينتقده، فهاجم جون بولتون مستشاره في ولايته الأولى للأمن القومي والإعلامي تاكر كارلسون المؤثر للغاية في حركة ترامب "ماغا" أو "أمريكا أولاً".

وبالتدقيق نجد أن إدارة ترامب قد اندفعت بزخم كبير لتحقيق أهدافها داخل أمريكا وحول العالم، على الرغم من أن ذلك الزخم قد أخذ طريقه نحو الانحدار بسبب غلاء المعيشة (التضخم) الذي يجتاح أمريكا اليوم، وبسبب تناقضات إدارة ترامب، فهو يصرح بالشيء ونقيضه في نفس الساعة، ويهاجم رؤساء أمريكا الذين قاموا بتوريطها في حروب عميقة في المنطقة الإسلامية ثم يقوم بإشعال الحرب على إيران، ويتهمة بعض الأمريكيين بالخضوع لرئيس وزراء كيان يهود الذي يجره ليحارب حروبه، وتقوم دوائر الحكم في أمريكا بوظائفها تحت مخاوف الفصل من الوظيفة إن اختل الولاء للرئيس ترامب، ويسمعه أقرب مسؤوليه ما يجب أن يسمع مخافة الانتقاد، فهو يجعل لنفسه منصباً مقدساً، ويصور نفسه مع صور المسيح عليه السلام، ويمن على أمريكا أنه يحكمها، ويعلي من قيمته الذاتية ويعلن أنه فاق الآباء المؤسسين لأمريكا في إنجازاته في مدة قصيرة بعد عودته للحكم في

وقبل الانتقال لمشاهدة الآثار المترتبة حتماً أو غالباً على سياسة إدارة ترامب على المستوى الدولي يجب في البداية تأكيد بعض النقاط المهمة في واقع السياسة الأمريكية، فأمريكا كانت تهيمن على كل أجزاء العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهذه الهيمنة وإن كانت مغرية لصاحبها فإنها بحاجة إلى الكثير من الموارد، فكانت أمريكا تتبجح بأنها قادرة على خوض ثلاث حروب في آن واحد، إلا أنها عجزت عن خوض الاثنين، في العراق وأفغانستان، وكانت تقوم بتبريد أفغانستان لسنوات للتفرغ للعراق، وما أن خرجت من العراق حتى كانت قد أصابتها العقدة العراقية التي جددت تاريخ العقدة الفيتنامية، وتمثلت آثار العقدة العراقية بالعزوف عن خوض حروب كبيرة جديدة، ثم تحت وطأة هذه العقدة قامت بتنفيذ انسحاب مذل من أفغانستان سنة ٢٠٢١، أي إن مواردها العسكرية والمالية لم تمكنها من خوض حربين بجدارية في آن واحد، وما أن خرجت من الحربين حتى كانت ديونها ترهق كاهلها، واندفعت تفكر في البدائل.

ولما جاءت إدارة ترامب هذه وأعلنت في إستراتيجيتها للأمن القومي أنها لن تتدخل في كل زوايا العالم وأنها ستنتقي البلدان التي تتدخل فيها، فكان هذا توجهاً واضحاً للتخلي عن بعض البلدان وإخراجها طوعاً

من حكم الجمهوريين الذين يهمشونه، وهذا يعني أن نفوذ أمريكا الدولي أخذ ينقسم إلى نفوذين، ديمقراطي وجمهوري، وهذا يضعف السياسة الأمريكية ويضعف أي إنجاز تحلم به إدارة ترامب.

ومن ناحية ثالثة، فإن قوة أمريكا الداخلية والتي تظهر خارجياً بقوة سياسيتها وجنرالاتها تضعفها حملة الإقصاء التي تقوم بها إدارة ترامب لتنظيف أجهزة الدولة من الموالين للديمقراطيين فتضعف قوة أمريكا في الخارج، وذلك عندما تفقد الخبرات السياسية والعسكرية لكبار مسؤوليها. والمظهر الدكتاتوري للرئيس ترامب ورغبته بأن يصبح بحمده كافة أتباعه وموظفيه يضعف أيضاً قوة أمريكا في الخارج عندما يطالب ترامب الجميع بأن يكونوا صفّاً واحداً متماسكاً خلف تصريحات الرئيس، وكثيرها تصريحات متناقضة، حتى تضطر الناطقة باسم البيت الأبيض للقول إن هذا هو الرئيس الذي انتخبه الشعب الأمريكي. ويريد ترامب أن يخضع الدولة وإستراتيجيتها لأهوائه وجنون العظمة لديه، وهو يريد أن يكون فوق القانون، ويريد لنفسه ولاية ثالثة، ويجعل أقرباءه وأنسابه وأحباءه على رأس سلم المناصب في أمريكا، وأبرزهم كوشنر وبراك وويتكوف، وهؤلاء تنقصهم الخبرة في المهام التي أوكلوا بها. وبوصفه رئيساً قادماً من قطاع التجارة فإنه يرى الثراء والمال ميزاناً

دائرة الهيمنة الأمريكية، بل وخطوة أولى نحو الانسحاب والعزلة، ولما شنت عملية خاطفة في فنزويلا واعتقلت رئيسها وأخرجت شركات الصين من إدارة قناة بنما وأخذت تهدد باختطاف رئيس كوبا وأعلنت أن النصف الغربي يقع على رأس أولوياتها فقد أصبحت طريقها نحو العزلة أكثر وضوحاً، أي إنها تسعى لتحسين حصونها القريبة.

ومن ناحية ثانية في الواقع الجديد للسياسة الأمريكية، فإن الانقسام الأمريكي يعيق توجيه الموارد الأمريكية لإنجاح سياستها الخارجية، ويقول الرئيس ترامب بشأن حرب إيران إن الديمقراطيين لا يتمنون انتصار أمريكا في الحرب على إيران مخافة أن يحسب هذا الانتصار لترامب، وقد كان نفوذ الرئيس ترامب وجماعته على السعودية يعيق سياسة إدارة بايدن معها، وهذا الانقسام الأمريكي قد جعل كل شق من شقي المعادلة الأمريكية يعيق الشق الآخر من خلال النفوذ الدولي لذلك الشق، فترى الأوروبيين يتطلعون لعودة الديمقراطيين للحكم في أمريكا، بينما روسيا سعيدة بقدوم الجمهوريين وإدارة ترامب، ونفس الأمر بالنسبة لعملاء أمريكا وأتباعها في المنطقة الإسلامية، فكما أن السعودية اليوم ومعها تركيا-أردوغان وأحزاب اليمين الحاكمة في كيان يهود ينتعشون في ظل إدارة ترامب الذي يغازلهم علناً فإن النظام المصري يتضايق

مقدماً على غيره لتقويم الرجال داخل أمريكا وخارجها، وهذا ما جعله يتودد لكبار الأثرياء، ومنهم إيلون ماسك الذي جعله على رأس هيئة الكفاءة الحكومية، فقام هذا الرجل بعزل موظفين كبار ووضع أزماله مكانهم، ثم أخذ إيلون ماسك يهاجم سياسات ترامب الضريبية بشكل شبه علني، وتحدثت الأخبار عن صراع بينهما قبل أن يغادر "ماسك" هذه الهيئة بمحض إرادته، ولم يستطع ترامب أن يتعامل في هذه الأزمة مع الرجل تعامله المماثل مع منتقديه، لأن إيلون ماسك أكثر ثراءً من ترامب فيشعر ترامب أمامه بالنقص، ولذلك تركه يفعل بالدولة ما يريد لمدة قاربت العام حتى أصبح أثرى أثرياء العالم برأسمال فلكي بلغ ترليون دولار، وسجل نفسه أول تريليونير في العالم.

وهذا الواقع الجديد في السياسة الأمريكية يعني أن إدارة ترامب تنطلق لتحقيق أهدافها دولياً وهي إدارة ضعيفة، ولكن زخم تحركاته لا يزال يغطي هذا الضعف، وعندما يزول الزخم فإن هذا الضعف سيكون ظاهراً كالشمس.

ينطلق الرئيس الأمريكي ترامب في قيادة سياسة بلاده الخارجية بانفلات لا يعرف القانون، ولا يتقيد بأي أعراف سياسية أو دبلوماسية. فعندما طالب دول الناتو بالوفاء بالتزاماتها المالية وزيادة إنفاقها العسكري هدد الدول التي لا تفي بالتزاماتها بالرئيس

الروسي بوتين، وهذا انفلات من قاعدة أن الرئيس الروسي عدو لجميع دول الناتو. ووبخ قادة أوروبا وبشكل متكرر، وفتح المفاوضات مع روسيا بشأن أوكرانيا دونما اكتراث بأوروبا، مع أن أمريكا جاءت للمسألة الأوروبية من باب دعم حلفائها الأوروبيين ومنع روسيا من قضم أوروبا من الشرق، وكأن عنجهية الرئيس ترامب تدفعه للاعتقاد بأن أوروبا الضعيفة والمعتمدة على المظلة العسكرية الأمريكية يجب في النهاية أن تسير وتخضع لإرادة واشنطن، لكن الدول الأوروبية لم تخضع لهذه الإرادة وأخذت تعارض واشنطن علناً وترفض مسعاها لحل الأزمة الأوكرانية، وأخذت تدفع برئيس أوكرانيا لمعارضة واشنطن، وفي النهاية اعترت أوكرانيا -كما اعترت أوروبا- الكثير من الشكوك في سياسة إدارة ترامب، ورفضت أوكرانيا -كما رفضت أوروبا- خطط أمريكا لحل المشكلة الأوكرانية، بل وظهرت أوكرانيا دولةً أوروبية، وهاجمها ترامب بأنها لا تعترف لأمريكا بجميلها المتمثل بالدعم العسكري والمالي، وزادت الدول الأوروبية من معارضتها لأمريكا بعد إشعال الأخيرة للحرب مع إيران، فظهرت إدارة ترامب وكأنها تسببت بخسارة أمريكا لحلفاء تقليديين لها.

صحيح أن إدارة ترامب كانت تقدم الحلول في أوكرانيا -وهي حلول لمصلحة روسيا لأن عين أمريكا كانت تركز على فصل روسيا عن

الصين، وقد توهم ترامب بأن هذا ممكن التحقق بسرعة- إلا أن روسيا التي هلت في البداية لجهود إدارة ترامب في أوكرانيا وهلت لتهميش دول أوروبا، أي إيجاد شق بين الحلفاء الغربيين، أدركت بعد ذلك أنه لا قيمة للحل الأمريكي في أوكرانيا إن استمرت الدول الأوروبية بدعم الجيش الأوكراني ضدها، وأخذت تطلب من ترامب ترتيب حل شامل في أوكرانيا. ولما أرادت إدارة ترامب إرضاء الدول الأوروبية نوعاً ما وأعلنت مطالب على الجانب الروسي-منها ضرورة وقف بوتين للحرب- رفضت روسيا هذه المطالب وأعلن ترامب فرض عقوبات جديدة على روسيا، وبهذا فإن إدارة ترامب تكون قد فشلت في كسب روسيا بعد أن فقدت الكثير في أوروبا وأوكرانيا. ومع أن الحرب في أوكرانيا لمّا تنتهِ فإن الثابت هو أن أمريكا تخسر على الجانبين؛ فعلى الجانب الأوروبي تعلن الدول الأوروبية حاجتها الماسة لبناء قوة منفصلة عن القوة الأمريكية، وعلى الجانب الروسي فإن الرئيس بوتين قد زار بكين بعد أيام من مغادرة الرئيس ترامب لها في مؤشر على أن روسيا تريد أن تقول للصين إن عهد الشراكة بين البلدين لا يزال مستمراً، أي إنها لم تخطُ أي خطوة للانفصال عن الصين.

السياسية، فضلاً عن إساءته لقادة الدول، خاصة حلفاء بلاده، فإنه يريد سلخ غرينلاند عن حليفته الدنمارك وضمها لأمريكا، ويعلن أن كندا هي الولاية ٥١ لأمريكا، ويختطف رئيس دولة مستقلة في فنزويلا، ويدعم كيان يهودي في جرائم يندى لها جبين الإنسانية في غزة ولبنان وغيرهما، ويسحب بلاده من اتفاقيات المناخ ومنظمات دولية أخرى، وتفرض أمريكا عقوبات على محكمة الجنايات الدولية بسبب قرارها اعتقال نتنياهو، وهو يقوم بذلك بكل صلافة ووقاحة، ما يجعل ما يسمى بالنظام الدولي في حالة اهتزاز كبير، ويعيد إلى أذهان الدول سريعة الغاب التي يأكل فيها القوي الضعيف، وينزع من يد أمريكا قوتها المعنوية أو ما يسمى بالقوة الناعمة حين كانت تتظاهر بأنها حامية الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي، ذلك المظهر الذي مكنها من تجنيد ما يزيد عن ثلاثين دولة خلفها لإخراج العراق من الكويت سنة ١٩٩١ وبعد ذلك حربها على الإسلام التي أسمنتها حرباً على الإرهاب.

وفي المحصلة فإن ما ينتج عن اندفاع الرئيس ترامب بزخم منفلت يؤدي إلى نتائج عكسية تفقد فيها أمريكا حلفاءها على الساحة الدولية، وتشير حول سياستها الكثير من الشكوك، وبدلاً من الكسب فإنها تفقد من نفوذها الدولي ■

يتبع ...

ويضاف إلى ما سبق أن الرئيس الأمريكي ينتهج طريقاً يدير ظهره خلاله لكل الأعراف

من ينال شرف قطع حبل الناس عن كيان يهود؟

نبيل عبد الكريم

كان لليهود دولة موحدة، وبعد وفاة سيدنا سليمان عليه السلام انقسمت مملكتهم إلى دولتين متحاربتين، وعاشتا فسادًا داخليًا وضعفًا عسكريًا. وكان من أسباب الانقسام الصراع على الحكم والسلطة، ووجود تقسيمات قبلية قوية داخل بني إسرائيل، وكانت النتيجة انقسام المملكة إلى مملكتين، ثم سقوط مملكة الشمال على يد الآشوريين سنة ٧٢٢ قبل الميلاد، وسقوط المملكة الجنوبية على يد البابليين سنة ٥٨٦ قبل الميلاد.

وفي حالنا اليوم، إذا أخذنا حبل الناس بمعنى الدعم والتحالف والحماية، فإنه لا ينقطع فجأة غالبًا، بل يمر بمراحل، منها:
أولاً: ضعف داخلي في الطرف المستفيد.
أي انقسام سياسي أو صراع داخلي وفساد إداري أو اقتصادي وفقدان للشرعية أو للاستقرار، وكل هذا يسمى ضعفًا داخليًا، ونُسقطه على كيان يهود اليوم كالتالي:

١- الانقسام السياسي الحاد

وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث ظهر انقسام بين اليمين واليسار، وصراع حول

في ختام صراعٍ طويل، لا تزال ذاكرة المسلمين تحفظ آيةً محكمةً من سورة آل عمران، تقف شاهداً على سنن الله في الأمم، حيث قال تعالى: ﴿لَمْ ضَرْبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تُثْقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحُبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ...﴾.

إن الآية لم تكن مجرد خبر عابر، بل هي قاعدة كونية تختزل معادلة الكرامة والهوان في أمرين: العهد مع الله، والعهد مع الناس؛ فإذا انقطع الحبلان عادت الذلة لتضرب في كل مكان.

وحبل الناس هو الحلف الإستراتيجي بينهم وبين الدول أو الأمم أو القوى والتحالفات السياسية والعسكرية، والدعم الخارجي الذي يوفر لهم الأمن والقوة التي لا يملكونها بأنفسهم.

أما لماذا حقت عليهم تلك الذلة؟ فيتضح ذلك من تمام الآية: ﴿لَمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾.

وإذا عدنا إلى العهود الغابرة نجد أنه في عهد النبيين داود وسليمان عليهما السلام

هوية الدولة: دينية أم مدنية؟ وصاحبت ذلك أزمات متكررة في تشكيل الحكومات، ونتج من ذلك عدم استقرار سياسي متكرر وصعوبة في بناء توافق طويل الأمد. لذلك تحاول الحكومة اليوم بقيادة نتنياهو عدم الخروج من حالة الحرب حفاظاً على حكومته اليمينية وهو على رأسها.

٢- أزمة ثقة بين الدولة والمجتمع

حيث ظهرت احتجاجات واسعة على التعديلات القضائية، وتراجعت الثقة في النخب السياسية، ودار جدل واسع حول دور المحكمة العليا والسلطة التنفيذية. وهذا النوع من الانقسام خطير جداً لأنه يمس شرعية النظام الداخلي.

٣- الانقسام الاجتماعي (ديني وعلماني)

فالمجتمع اليهودي غير متجانس، ففيه العلماني والمتمدين (الحريديم)، ومجموعات يهودية من أصول مختلفة (الأشكناز والسفارديم ويهود الدونمة... إلخ). وتدور الخلافات حول مسائل كثيرة منها: الخدمة العسكرية، والتعليم، وتوزيع الموارد، وشكل الدولة... إلخ.

٤- التوتر العربي - اليهودي داخل الدولة

يوجد مواطنون عرب داخل كيان يهود، وتوجد بينهم وبين الدولة فجوات اقتصادية كبيرة، وتوترات سياسية، وقضايا هوية ومساواة.

٥- الضغط الأمني المستمر

من وجهة نظر الدولة تأتي الضغوط من الصراع مع الفلسطينيين الذين لم ينسوا أنهم ملاك الأرض، وأن الله محاسبهم إن تخلوا عنها، إضافة إلى التوتر مع بعض دول الجوار، وقد يتمدد أكثر. ثم إن الحروب والمواجهات المتكررة تؤدي إلى استنزاف سياسي داخلي وانقسام حول أولويات الأمن مقابل الاقتصاد والحريات.

٦- التحدي الديموغرافي

إذ تتزايد نسبة النمو لدى المجموعات الدينية المختلفة، مما قد يحدث اختلالاً في التوازن بين الطابع اليهودي والطابع الديمقراطي للدولة.

٧- الضغوط الاقتصادية والتكنولوجية

إن أي اضطرابات سياسية كبيرة تنعكس بسرعة على الاقتصاد والاستثمار، كما أن كلفة الناحية العسكرية مرتفعة جداً، وعدم الاستقرار السياسي والأمني يضعف الاستقرار التكنولوجي ويقلل من التصدير، ما يضعف الاقتصاد بشكل عام.

ثانياً: تغير مصالح الطرف الداعم

فالتحالفات ليست ثابتة، والدولة تدعم ما يخدم مصالحها فقط، وإذا تغيرت المصلحة يبدأ التراجع.

وبإسقاط ذلك على كيان يهود اليوم نجد أن هناك عنصرين أساسيين يحافظان على

وجود هذا الكيان: الدعم الغربي، وخاصة الدعم الأمريكي غير المحدود، والثاني غياب تحرك المسلمين.

ثالثاً: انهيار الثقة أو الكلفة العالية

ونبدأ بالشق الأول، وهو الدعم الغربي والأمريكي غير المحدود، ونرجئ الحديث عن الشق الثاني إلى آخر المقال.

فمنذ السابع من أكتوبر نلاحظ تغيراً يطرأ على طبيعة العلاقة بين ترامب ونتنياهو، وبالطبع لن ينهي ذلك الدعم الأمريكي للاحتلال، ولن يؤثر في إستراتيجية العلاقة بينهما، لكنه قد يمنح مساحة لتعميق الخلاف، خاصة مع حالة الشعبوية المتنامية، وتزايد التعاطف الشعبي الأمريكي مع القضية الفلسطينية. وقد أصبح هذا الضغط الشعبي المتزايد يضغط على الحكومات، وهي تخشى انعكاس الحراك الجماهيري على مستقبل الأحزاب والحكومات.

ودون تفاؤل مفرط، فإن واقع الكيان يشير إلى أنه يخسر الشعبية الغربية التي كان يستند إليها في دعمه السياسي والاقتصادي، ومن أحدث هذا التباين الثبات العظيم للشعب الفلسطيني. فهذا الصمود العجيب أسهم في إبطال دعوى الاحتلال بأنه صاحب هذه الأرض، بل أصبح صمود أهل فلسطين، وهم يُقتلون ويُعتقلون ويُشردون ويُجوعون... إلخ، بحكم الصك الذي يثبت ملكيتهم لهذه الأرض المباركة؛ إذ إن المرء

إذ يصبح الدعم مكلفاً أكثر من فائدته، أو بسبب ضغطاً داخلياً على الدولة الداعمة. ولا نقصد فقط الكلفة المالية، بل تشمل أيضاً الكلفة العسكرية والأمنية والسياسية والدبلوماسية، إضافة إلى كلفة الداخل، أي الرأي العام والانقسام المجتمعي. إن المساعدات العسكرية لكيان يهود سنوية وثابتة في إطار اتفاق طويل الأمد، وتشمل تمويل الأنظمة الدفاعية للكيان مثل القبة الحديدية، ودعم مخزون الأسلحة والتقنيات. كما تتحدث التقارير عن عشرات المليارات من الدولارات على مدى سنوات طويلة، ويعود جزء كبير منها إلى شركات السلاح الأمريكية.



واضح، لكنه ليس أحادي الجانب، فهناك مصالح متبادلة. وأكبر كلفة حاليًا ليست المال، بل الانقسام الداخلي في المجتمع الغربي حول طبيعة هذا الدعم، وهذا الانقسام لا يعني تغييرًا فوريًا في السياسة، لكنه يمثل ضغطًا تراكميًا على المدى المتوسط والطويل.

وبالعودة إلى ما تركناه إلى آخر المقال؛

غياب تحرك المسلمين

بعد زرع الكيان الشيطاني في فلسطين، ليفصل دول التركية التي خلفتها دولة الخلافة العثمانية الموجودة في آسيا عما هو موجود في أفريقيا، ويحول دون وحدتها، لم يجدوا أخبث ولا أوسخ من هذا الكيان. ومع تفرق كلمة المسلمين وتشتت أمرهم، وخلق الأزمات لهم لإشعال النزاع والشقاق والحروب، انفرط عقد المسلمين وخضعوا لحضارة مادية، فصالوا وجالوا في أوطاننا حتى فقدنا أوطاننا ومواردنا وعزنا، وأصبحنا نحكم بقوانين وضعية تخالف ديننا.

ولم نعد للعالم كما كنا سابقًا؛ نبسط الرحمة، وننشر العلم والهدى، وننصر المظلوم، ونحمل الضعيف... إلخ. فغاب المسلمون في دولهم القومية والوطنية، وأصبحت روابطهم مصلحة، ولم يبق من الدين سوى العبادات التي سُمح لنا بممارستها. وكان الغزو التبشيري والاختراق

الخارجية، حيث تجد نفسها غالبًا في موقف الدفاع عن كيان يهود في المحافل الدولية. والنقطة الأكثر أهمية هي الكلفة الداخلية في أمريكا وأوروبا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد انقسام واضح؛ تيار يرى أن دعم الكيان جزء من الأمن القومي، وتيار آخر أخذ بالتزايد يرى أن هذا الدعم مكلف وغير متوازن، ويظهر هذا التيار في الجامعات والإعلام وبعض التيارات السياسية، خصوصًا بين الشباب.

أما أوروبا، فهناك احتجاجات متكررة في مدن أوروبية كبرى تنتقد سياسات الكيان وتطالب حكوماتها رسميًا بوقف هذا الدعم. وهنا نلفت النظر إلى نقطة مهمة حول الضغط الداخلي؛ فهو ليس ضغطًا لإسقاط الدعم، بل هو ضغط لإعادة تعريفه: كيف؟ وكم؟ وبأي شروط؟ أي إن النقاش داخل الغرب ليس حول الوجود أو عدمه، بل حول شكل العلاقة وحدودها.

ولن نغفل ما يستثمره الغرب من وجود هذا الكيان المسخ؛ فهو بالنسبة لهم حليف قوي في منطقة قد تخرج من رحمها دولة الإسلام. فوجود هذا الكيان، رغم ما يكلفه، يعد صمام الأمان الأول والشريك العسكري المتقدم بتفوقه الاستخباراتي والتكنولوجي في هذه المنطقة.

وهذا الدعم دعم مالي وعسكري وسياسي

والسؤال اليوم: من ينال شرف قطع حبل

الناس؟

إن الحل هو بالعودة إلى ما كنا عليه يوم كانت لنا دولة وخليفة يهز أركان العالم. نعم، الحل هو بالعودة إلى ديننا الذي فيه عزنا.

وبمجرد قيام الدولة الإسلامية سوف تقطع حبال بني إسرائيل، وليعودوا إلى الذل والمسكنة، لأن دول العالم مع ظهور مارد الإسلام سوف تتغير حساباتها، ناهيك عن أن ظهور الدولة الإسلامية يعني سقوط عروش الخونة، وبذلك الزوال يزول ظلمهم، ألا وهو كيان يهود.

فإن من أول أعمال الدولة تحرير بيت المقدس وطرد كيان يهود ومحاسبته وتقويض بنيانه، مصداقاً لقول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾.

إن الحل الحقيقي هو بالعودة إلى مبدأ الإسلام ووضعه موضع التطبيق، أي بقيام دولته؛ دولة الخلافة الراشدة التي يقودها الخليفة، يرفع بها شؤون الأمة ويحمي بيضتها ويقاقل من ورائه، ويعيد إلى هذه الدولة مفهوم الأمة، ويطرد ويحاسب كل من تناول على دماء المسلمين وأوطانهم

الفكري والبعد عن الدين، حتى أصبح من يحكمنا اليوم هو الحامي الحقيقي لهذا الكيان، الذي ما فتئ ينشر الرذيلة ومخالفة الدين، وينتج رجالاً من المشايخ الذين حرفوا الدين وكانوا أعمى للسلطين، فأبعدوا العباد عن رب العباد، إلا من رحم ربي.

ورغم ما تمتلكه بلاد المسلمين من ثروات بشرية وموقع جغرافي مهم وقوة كبيرة، إلا أن حضورها في النظام الدولي يكاد يكون معدوماً ولا يمثل حجمها الحقيقي.

وهذه المفارقة ليست وليدة اللحظة، بل هي نتيجة عمل دؤوب من التدخلات الغربية منذ هدم الخلافة حتى اليوم، ما جعل هذه القوة غير مفعلة في أعين أصحابها، وأصبح منطق الدولة القطرية هو المسيطر، فكل شيء يدار بشكل منفصل وتابع: الأمن والاقتصاد والسياسة.

ثم إن التدخلات الخارجية رسمت حدود الدم، فنشأت الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية والحروب بالوكالة، والأهم من ذلك إيجاد حكومات وحكام تابعين لهم بالكامل.

فإن ضعف التأثير الإستراتيجي العربي والإسلامي لا يعود إلى نقص في الموارد أو الإمكانيات أو القوة، بل إلى استمرار هيمنة الحكام الخونة، فإذا سقطوا سقط ظلمهم، وهو هذا الكيان الذي يسعى اليوم إلى التمدد على حساب ضعف دول المنطقة وخيانة

ومواردهم وأهانهم، ويعيد عقد المسلمين إلى أصله، ونخضع لحضارة ربانية بتطبيق شرع الله على الوجه الذي أمرنا به. وهذا كله لا يكون بالدعاء فقط، بل بالعمل، والعمل الدؤوب المركّز الواضح، لاستئناف الحياة الإسلامية.

والحمد لله أن هناك حزباً (حزب التحرير) يعمل كما عمل رسولنا الكريم ﷺ لإقامة دولة الإسلام الأولى، وأن هذا الحزب أعد كل ما يلزم لانطلاقته الأولى من منهج مستمد من الكتاب والسنة، ومن رجال عاشوا على هذا المنهج وتبنوا هذا المشروع في حياتهم حتى أصبحوا رجال دولة من الطراز الرفيع، وفهموا الإسلام فهمًا صحيحًا جامعًا وواضحًا. فيا أهل الإسلام، إن الحل الجذري يكمن في إقامة دولة الإسلام التي تطبق مبدأ

الإسلام تطبيقًا عمليًا في جميع نواحي الحياة، وهو القادر على جمع شتات الأمة، وإعادة هيبتها، وإعادة الدولة إلى حجمها الحقيقي ودورها الحقيقي في قيادة العالم إلى بر الأمان، وعدل الإسلام، ونشر نوره في أصقاع المعمورة.

فهَبُوا إلى عز الدنيا ورضا ربها، وكونوا للعاملين عليها سندًا وعونًا، حتى يأذن الله لنا بالنصر وعودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، والتي سوف يعم نورها العالم كله.

عن تميم الداري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْنَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ يَذِلَّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يَذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ» ■



إنشاء صناعة الآلات واجب شرعي يمنع التبعية للدول الاستعمارية وشركاتها (باكستان نموذجًا)

مصعب عمير - باكستان

العذاب، فيفر الناس من البلاد طلبًا للنجاة، غير أن الفرار من الشدة ليس حلًا لمجموع السكان، ومن الواضح أنه في ظل النظام الاقتصادي القائم في باكستان لا مخرج من هذه الدائرة. ومع ذلك، فإن هذا المشهد السنوي بدأ يثير التساؤل لدى كثير من المسلمين، الذين يبحثون عن سبيل للخروج من هذه الحلقة الجهنمية، وكسر هذه الحلقة يتطلب النظر إلى حقيقة العجز التجاري من زاوية خاصة، وهي زاوية أحكام الله سبحانه وتعالى.

وعند التأمل في الواقع الذي تُنزّل عليه الأحكام الشرعية، يظهر من خلال مراجعة دقيقة للأرقام السنوية التي ينشرها بنك الدولة الباكستاني خللٌ واضح ومزمن في الصناعة في باكستان. ففي السنة المالية ٢٠٢٥، بلغ إجمالي فاتورة الواردات ٥٨,٧ مليار دولار،

في حين لم تحقق الصادرات سوى ٣١,٤ مليار دولار. ويتضح العجز التجاري الكبير بمجرد مقارنة الرقمين. وعلى جانب الواردات، كان أكبر بند هو "وقود المعادن والزيوت ومنتجات تقطيرها" بتكلفة ١٥,٩ مليار دولار. ثم بند "الآلات والأجهزة الميكانيكية"

أوردت صحيفة الفجر الباكستانية في ٥ يونيو ٢٠٢٦: "إن احتياطات النقد الأجنبي لدى بنك الدولة تقترب من هدف ١٨ مليار دولار للسنة المالية الحالية، لكن اتساع العجز التجاري يهدد بمحو النمو في الاحتياطات والتحويلات المالية"، وفي باكستان، تُثار مسألة العجز التجاري كل عام، وعلى مدى عقود متتالية، في النقاشات السابقة واللاحقة لإعلان الميزانية. فمُنذ قيام باكستان، كانت كلفة الواردات تفوق بكثير ما تحققه من الصادرات. وتحت ذريعة العجز التجاري بوصفه عنصرًا رئيسًا في العجز المالي، تعلن الحكومة الميزانية وهي تستدين المزيد لسد العجز، ثم ترفع الضرائب لتفادي التعثر في سداد الديون، حتى تتمكن من الإنفاق على فوائد القروض.

وفي الواقع، تعيش باكستان عجزًا تجاريًا مستمرًا بغض النظر عن نوع الحكومة، مدنية كانت أو عسكرية أو هجينة. وفي كل عام، وبلا استثناء، يزداد دين باكستان، وتزداد معه مدفوعات الفوائد الربوية والضرائب. ومع كل سنة، يزداد هذا المسار سوءًا، ويشتد معه

بتكلفة ٨,٤ مليار دولار. ثم بند "المركبات والطائرات والسفن ووسائل النقل المرتبطة بها" بتكلفة ٢,١٦ مليار دولار. أما على جانب الصادرات، فكانت أكبر سلعة مدرّة للدخل هي "المنسوجات والمواد النسيجية" بإيراد بلغ ١٧,٤ مليار دولار.

ويبرز من هذا الواقع أسئلة مقلقة كثيرة: كيف يعقل أنه بعد نحو ثمانية عقود، ما تزال زراعة باكستان تعتمد على الآلات والمركبات المستوردة؟ وباكستان تملك شعبًا ذكيًا ومجتهدًا، وقد نجح في امتلاك السلاح النووي، ويصدر سنويًا عقولًا لامعة إلى أكثر البلاد الصناعية تقدمًا في العالم، فكيف عجزت عن إنتاج الآلات الثقيلة والمركبات محليًا؟ ولماذا ما تزال صناعة النسيج الباكستانية تعتمد على الآلات وقطع الغيار المستوردة، الأمر الذي يؤدي كثيرًا إلى تعطل الإنتاج عند تعطل المعدات؟ وباكستان تملك وفرة من المواد الخام ومصادر الطاقة، بما في ذلك العناصر الأرضية النادرة اللازمة لإنتاج الشرائح الإلكترونية المتقدمة والبطاريات، فلماذا تعتمد على آلات الشركات الغربية في المسح والاستخراج والتكرير لمواردها هي؟

إن باكستان لا تستطيع سوى تصدير المنسوجات منخفضة القيمة، وهي صورة أولية من الصناعة، فلماذا لا تزال عاجزة عن إنتاج صادرات عالية القيمة مثل المركبات

والمحركات والآلات والإلكترونيات المتقدمة، لتحقيق دخلًا كبيرًا من التصدير؟ إن لهذه الأسئلة المزجة جوابًا واحدًا مخيفًا: هناك خلل بنيوي عميق ومستمر منذ عقود داخل القاعدة التصنيعية لباكستان، وهو غياب صناعة الآلات، فصناعة الآلات هي التي تصنع الآلات وتُبقيها صالحة لخدمة المستهلكين والصناعة ومعظم المصانع والشركات الأخرى في الاقتصاد.

إن غياب صناعة الآلات ليس صدفة، بل هو نتيجة تصميم مقصود، إنه مظهر من مظاهر الاستعمار الاقتصادي، الذي يحرص على حصر صناعة الآلات في أيدي القوى الاستعمارية، حتى تتمكن من استغلال المواد الخام والمنتجات منخفضة القيمة والأسواق الاستهلاكية الضخمة في العالم الثالث. وهذا الاستعمار الاقتصادي تمارسه جميع القوى الاستعمارية الكبرى: الولايات المتحدة والصين وروسيا وأوروبا، حيثما وجدت فرصة، ولهذا فإن الاعتماد على صناعة الآلات الأمريكية وشركاتها لا يقل خطرًا عن الاعتماد على صناعة الآلات الصينية، فهذا الاعتماد لا يمكن أن يكون نقطة تحول، ولا يمكن أن يبني اقتصادًا مستقلاً قويًا. ومن هنا، فإن واقع باكستان يشبه واقع أمريكا الجنوبية أو إفريقيا أو الشرق الأوسط، كما أن دراسة البيانات الصادرة عن البنوك المركزية المختلفة والوزارات المختلفة تؤكد الحقيقة نفسها في

أي بلد مسلم. باكستان، وما يترتب على الفشل في إنتاج الآلات والمحركات والمركبات والشرائح الإلكترونية، إنه يؤدي إلى فاتورة استيراد تظل دائمًا أكبر بكثير من الدخل المتأتي من الصادرات، فتُضاف القروض لتغطية الفجوة، ويترتب على ذلك ارتفاع الضرائب لمجاراة تنامي مدفوعات الفوائد. وفي تقرير البلد رقم ١٠١/٢٦ الصادر في ١٤ مايو ٢٠٢٦، استهدف صندوق النقد الدولي إيرادات الحكومة الفيدرالية في باكستان بمبلغ ١٧,١٤٥ مليار روبية للسنة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بينما كانت الإيرادات ٦١٩ مليار روبية في ٢٠٠١-٢٠٠٢. أما الأحكام الشرعية التي سُطِّبَتْ قريبًا في دولة الخلافة، بإذن الله سبحانه وتعالى، فهي تقدّم معالجة كاملة لهذه المشكلة مجتمعة، وهذه الأحكام تمثل المخرج الوحيد للمسلمين من بؤس الاستعمار الاقتصادي. وهذه الأحكام ليست مجرد أفكار جميلة، أو خيارات بين مجموعة من الخيارات، أو نماذج بديلة بين نماذج عديدة؛ بل هي أوامر ونواهي من خالق البشرية كلها، الله سبحانه وتعالى، تنبغي طاعتها وتنفيذها، باستخدام ما تولده عقيدة الإيمان من عبقرية وحيوية وعزيمة في النفوس، وبمجموعها تقدم حلًا كاملًا لغياب صناعة الآلات، بما في ذلك تمويلها.

أولاً: إنشاء صناعة الآلات:

إنه واجب شرعي من زاوية المحافظة

ويظهر تصميم الاستعمار الاقتصادي أيضًا في نموذج التنمية الذي يفرضه صندوق النقد والبنك الدوليان على العالم الثالث، بما فيه العالم الإسلامي. فهذا النموذج الاستعماري يسمح ببناء السكك الحديدية والطرق والمخازن والموانئ لتسهيل تصدير المنتجات المحلية والمواد الخام منخفضة القيمة، وكذلك استيراد المنتجات الأجنبية باهظة الثمن، بينما يمنع بناء المفتاح الحقيقي للتنمية المستدامة والاستقلال الصناعي والخروج من الفقر، وهو صناعة الآلات. ووحدها صناعة الآلات تمكّن البلد من تقليل واردات الآلات والمركبات المكلفة عبر تصنيعها محليًا، وتمكّنه من استكشاف موارده الخام واستخراجها وتكريرها دون تسليم ثرواته للشركات الأجنبية، كما تسمح له ببناء بنية تحتية عسكرية متكاملة وأمنة، دون تبعية خطيرة للقوى الأجنبية، وهي تبعية يمكن استغلالها وقت النزاع. ولهذا فإن التنفيذ الأعمى لنموذج التنمية الغربي لم يؤدّ إلا إلى مزيد من التدهور في باكستان، عامًا بعد عام، وعقدًا بعد عقد، رغم أن بعض المنفذين يهزون رؤوسهم يأسًا بعد سنوات من تطبيق توصيات الخبراء والمسؤولين الغربيين حرفيًا، بينما تستمر أوضاع بلادهم في التدهور.

هذه هي الحقيقة المؤسفة لصناعة

على التفوق المادي على الأعداء الظاهرين والمحتملين والمستترين. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾. وفي الواقع، فإن قمة الصناعة هي الصناعة العسكرية، ومنها تنطلق ابتكارات تدفع بالصناعة العادية إلى الأمام. كما أن إنشاء صناعة الآلات واجب شرعي من زاوية دفع ضرر التبعية لأعداء الإسلام والمسلمين. فقد قال رسول الله ﷺ: «لَا صَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، وقال ﷺ: «مَنْ ضَارَّ أَضَرَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ». لقد عانى العالم الإسلامي كله من الضرر بسبب الاعتماد على صناعة الآلات التابعة للقوى الأجنبية. وهذه القوى الأجنبية تهيمن على أسواق الأمة ومواردها. وسترکز الخلافة الراشدة فورًا على بناء صناعة آلات قوية. وبالاكتفاء على الإيرادات الشرعية، وإنهاء النفقات التي حرمتها الشريعة، ستجذب الخلافة أفضل العقول في العالم، وكثير منها من المسلمين، لإنشاء صناعة آلات بسرعة عالية.

ثالثًا: سداد الدين دون دفع الفوائد الربوية:

الطريقة الصحيحة لإنهاء الدين هي تحميل المسؤولية للحكام والموظفين الفاسدين الذين شاركوا في حكم البلاد خلال الفترة التي أُلقيت فيها باكستان في قاع دين الربا الامتناهي. بينما في الشريعة الإسلامية، فقد

ثانيًا: عدم دفع الفوائد الربوية المتراكمة على الديون لأنها ربا:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ

كان النبي ﷺ يحاسب الولاة والعمال على دخلهم، وقال في هذا الشأن: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَّقْنَاهُ رِزْقًا، فَمَا أَخَذَ بَعْدَ، فَهُوَ غُلُولٌ». ويروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يحصي أموال العمال قبل تعيينهم وبعد انتهاء ولايتهم، ويأخذ منهم ما وُجد لديهم من زيادة غير مبررة، كما كان يحسب ممتلكات بعض الولاة، ويأخذ جزءًا من أموال آخرين بسبب الشك في كيفية اكتسابهم لتلك الثروة، كاستغلال المنصب والنفوذ، وكان يستولي على هذه الأموال ويضعها في بيت المال.

رابعاً: رفض القروض الجديدة ذات الشروط التي تضر بالأمة حتى لو كانت بدون ربا:

إن القروض تأتي مصحوبة بشروط قائمة على نموذج التنمية الاستعماري. وهذا يحافظ على التبعية لصناعة الآلات التابعة للقوى الأجنبية، ويفتح الأبواب أمام الهيمنة الأجنبية على المواد الخام وأسواق المسلمين. قال رسول الله ﷺ: «لَا صَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». ولذلك فإن الخلافة لن تأخذ قروضاً من نادي لندن للبنوك التجارية أو نادي باريس للدائنين الحكوميين، وبذلك تنهي الدورة المدمرة للتبعية.

خامساً: الاعتماد على الإيرادات الشرعية:

ومنها: الغنائم، والزكاة، والخراج على الأراضي الزراعية، والخمس في الركاز، وممتلكات الدولة بما فيها صناعة الآلات التي تتولاها الدولة، وكذلك الرسوم الجمركية

المأخوذة من الكفار، وعوائد الملكيات العامة كالمعادن ومصادر الطاقة، وأموال التركات التي لا وارث لها، والأموال المستردة من الحكام وموظفي الدولة الفاسدين، وأموال الغرامات، وأموال المرتدين، والضرائب المؤقتة على الأغنياء عند الحاجة. إضافة إلى ذلك، ستشرف الخلافة على توسيع الأسواق الخارجية لمنتجات الزراعة والصناعة مع كثير من دول العالم التي ليست في حالة حرب فعلية مع الإسلام والمسلمين. كما يمكن للخلافة أن تتواصل مع دول أجنبية غير محاربة، ومع الشركات الكبرى، للحصول على تسهيلات ائتمانية، ويعني ذلك استيراد الآلات والأدوات والمواد اللازمة لمشروعات الإنتاج بسعر مؤجل أعلى متفق عليه، لا بعقد ربوي.

سادساً: تخصيص أموال ضخمة من

الملكية العامة لقطاع الطاقة والمعادن:

قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْمَاءِ وَالْكَلاِ وَالنَّارِ». وقد روى أنس رضي الله عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أضاف: «وَتَمْنُهُ حَرَامٌ». ولفظ "النار" كناية عن الوقود، ويشمل هنا جميع أشكال الطاقة المستخدمة وقوداً في الصناعة والآلات والمصانع، وكذلك المصانع التي تستخدم الغاز والطاقة الشمسية وقوداً. وهذه كلها تدخل في باب الملكية العامة. وقد عاد النبي ﷺ عن تملك أبيض بن حمال أرضاً تحتوي

على ملح، لأنها كانت تحتوي على كمية كبيرة من المعادن. ويشمل هذا كل المعادن، سواء كانت صلبة كالنحاس والحديد والذهب أو العناصر الأرضية النادرة، ويشمل السائلة مثل النفط، أو الغازية مثل الغاز الطبيعي. وهذه ليست ملكية خاصة تؤخذ أرباحها لصالح مُلاك الشركات، كما أنها ليست ملكية دولة تُنفق عوائدها الدولة كيف تشاء. بل هي ملكية عامة تديرها دولة الخلافة وحدها وتشرف على استخراجها وبيعها وتوزيعها، وتنفق أرباحها على حاجات جماعة المسلمين. كما أن توحيد بلاد المسلمين تحت الخلافة سيسمح بتجميع الموارد، وإنهاء الواردات المكلفة بين البلدان الإسلامية، مما يولد دافعًا قويًا لثورة صناعية على مستوى الأمة كلها.

سابعاً: إعادة التجارة الخارجية على أساس الذهب والفضة، وإنهاء الهيمنة الظالمة للدولار:

حدد النبي ﷺ الذهب والفضة بوصفهما وسيلة النقد، وجعلهما المعيار الوحيد لقياس السلع وأجور الأعمال، وكانت جميع المعاملات تُبنى على هذا المعيار، وكانت وحداته الأوقية والدرهم والدانق (٨/١ من الدرهم) والقيراط والمثقال والدينار. وكانت هذه جميعها معروفة في عهد النبي ﷺ، واستعملها الناس، وثبت يقيناً أن النبي ﷺ أقر استخدامهما، وكانت التجارة والدية والمهر

تُقاس بالذهب والفضة باعتبارهما المعيار النقدي، ويؤكد ذلك الأحاديث الصحيحة. كما أن وزن هذه المقادير كان موضوعاً على نظام خاص بأهل مكة، فقال النبي ﷺ: «الوزن وزن أهل مكة». وبالمقارنة مع وحدات النقد في الإسلام، فإن الوحدات المعاصرة هي: ١ دينار = ٤,٢٥ غرام من الذهب، و ١ درهم = ٢,٩٧٥ غرام من الفضة. وهكذا ربطت أحكام الشريعة النظام النقدي بالذهب والفضة.

وفي ظل هذا النظام النقدي، لم تكن هناك أزمة مالية كما هو الحال في الممارسة الحالية، حيث تُربط عملة بلد بعملة بلد آخر. وقد أصبح الدولار العملة المهيمنة على العالم منذ أن أزيل الذهب من كونه المعيار النقدي الوحيد، ثم جُعل مع الدولار الأمريكي معياراً في نظام بريتون وودز في نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم استُبدل به الدولار وحده في سبعينيات القرن العشرين. ونتيجة لذلك، فإن أي اهتزاز في الاقتصاد الأمريكي يُحدث ضربة قاتلة لاقتصاد جميع الدول الأخرى. وذلك لأن معظم احتياطي النقد لهذه الدول، إن لم يكن كله، مغطى بالدولار الورقي، الذي لا تتجاوز قيمته الذاتية غالباً قيمة الورق المطبوعة عليه! وستنتهي الخلافة ظلم هيمنة الدولار، حيث تُضعف العملات المحلية لحفاظ على قيمة الدولار الأمريكي.

وتذكيراً مؤلماً بحجم المشكلة، فقد كان

سعر صرف الروبية الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي في ٢٩ مايو ٢٠٢٦ هو ٢٧٨,٥٠، بينما كان في العقد الأول من الألفية نحو ٦٠ روبية للدولار. وستقود الخلافة العالم إلى العودة إلى معيار الذهب في التجارة الدولية، مع الحفاظ على معيار الذهب والفضة الثنائي الأكثر استقرارًا أساسًا لعملتها.

في كل ميزانية، يتحدث حكام باكستان عن تخفيف الفقر والتنمية والحلول السحرية وكسر وعاء المتسول والخروج من فخ الديون. غير أن أفعالهم تؤدي إلى زيادة الفقر والديون والهيمنة الأجنبية على ثرواتنا. وباكستان ليست استثناءً داخل العالم الإسلامي، بل الجانب التراجيدي الإضافي في حالة باكستان أنها من أقوى دول العالم من حيث القوة العسكرية والقدرات الزراعية والعمالة البشرية ومصادر الطاقة والكنوز المعدنية. وبدلاً من قيادة المسلمين بعيداً من الضرر، يستفيد حكام باكستان مباشرة من الاستعمار الاقتصادي القائم. فهم يجمعون ثروات هائلة من خلال الفساد وامتلاك ما ينبغي أن يكون ملكاً للدولة وملكاً عاماً. وهم لن يأتوا بتغيير أبداً، لأنهم مستفيدون من الوضع القائم. ولا يبالون بما يلحق بالبلاد من ضرر، فكيف يُتوقع منهم أن يقدموا حلاً؟ بل إنهم يصفون هجرة العقول

بأنها "كسب للعقول"، لأنهم لا يرون أبعد من التحويلات التي يرسلها أنبغ أبنائنا وبناتنا من أركان الدنيا الأربعة إلى أقاربهم المتألمين في باكستان. والحق أنهم لن يأتوا أبداً بما نستحقه من ديننا العظيم، دين الإسلام.

إن التغيير يجب أن يكون بأيدينا، من خلال ديننا، ويجب علينا جميعاً أن نسعى للتغيير على أساس أحكام الشريعة. نحن بحاجة إلى نظام جديد، ودستور جديد، وقيادة جديدة. ويجب أن نسعى لإعادة الدستور الشرعي، دستور الخلافة الراشدة الثانية. فالتغيير يأتي عبر حراكنا مع قيادة. والقيادة المؤهلة هي قيادة أولئك الذين أمضوا عقوداً في دراسة واقع الأنظمة الحالية، وهم على دراية تامة بعيوبها، ومتمرسون بأحكام الشريعة في رعاية شؤوننا. والقيادة القادرة أمامنا هي قيادة حزب التحرير، فقد أعدت أجيالاً من السياسيين الشرعيين الأكفاء في أنحاء العالم الإسلامي، بل وحتى في تجمعات المسلمين خارج العالم الإسلامي. ولم يبق إلا أن نضع أيدينا في أيديهم. قال الله سبحانه وتعالى ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ ■

قدرة اللغة العربية على التأثير والتوسع والانتشار وخطورة إهمالها

قيس الأنصاري - العراق

على أساس التقوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَقَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، فإن هذا الإنسان المخاطب بهذه الأفكار والمطلوب منه أن يؤمن بها لم يُطلب منه أن يكون تابعا من الدرجة الثانية، بل يخاطب بوصفه إنساناً، فإن هو آمن بهذه الأفكار صار المجال أمامه مفتوحاً ليكون كأولئك الذين آمنوا بالإسلام منذ أول يوم من العرب أو غيرهم. كما أن المجال مفتوح أمامه ليتسنى كرسى القيادة ويتحمل مسؤولية حمل الدعوة التي هي العمل الأصلي للمسلم وللدولة الإسلامية.

هذا من حيث أثر اللغة العربية على المسلم ونقله من التبعية والتقليد إلى مركز الأهلية والقيادة، وكذلك من حيث أثرها على المجتمع ومعالجة مشكلاته المستجدة التي لا تقف عند حد معين، والتي يجب أن تعالج بحسب ما أراد الله تعالى، لأنه أخبرنا أنه سيحاسبنا على كل قول نتفوه به وكل عمل نباشره، بل وعدنا أن يحاسبنا على ما حدثنا به أنفسنا ثم خفف عنا فجعل المسؤولية في الكسب والاكْتِسَاب، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَوْا مَا فِي

إن من أهم العوامل التي أدت إلى انحدار الأمة الإسلامية وبلادها والوصول إلى الحالة التي هي عليها الآن، بل والسبب في معظم تلك المصائب هو الضعف الشديد الذي طرأ على أذهان المسلمين في فهم الإسلام، وسبب هذا الضعف هو فصل الطاقة العربية عن الطاقة الإسلامية، وذلك بإهمال شأن اللغة العربية التي هي لغة الإسلام وجزء جوهري فيه، وهي اللغة التي حُمِلَ بها والتي يجب أن يُحْمَلَ بها، فالنصوص التي جاء بها الوحي نصاً من الله تعالى أو عبّر عنها الرسول الأكرم ﷺ بلغته هي باللغة العربية، فلا يتأتى فهم هذه النصوص ومعانيها إن أهمل الإنسان فهم هذه اللغة، وأما المعاني التي جاء بها فإنه يجوز نقلها للعالم، بل إن المفروض أن يحملوها للعالم ويطلبوا منهم الإيمان بها، وهي أفكار صادقة ومعان سامية تخاطب عقول البشر، فما من إنسان يعقل إلا وله القدرة والاستطاعة على إدراك معانيها وفهم مراميها.

ولما كان الإنسان المسلم قد تخطى الدائرة القومية الضيقة ووجه نداء إلى العالم أجمع وجعل الإسلام المفاضلة بين الناس تقوم

الحد من هذا الانحطاط حتى نصل الحضيض وبالتالي الفناء المؤكد، للأمة لا للأشخاص.

أما موضوع قدرة اللغة العربية على التأثير والتوسع والانتشار، فبالنسبة للغة العربية فإن قوتها على التأثير تظهر من تعيين معنى التأثير والتأثر، فالتأثير يحصل من إمكانية تجسيد الواقع وإبراز الجوانب المراد التأثير بها. وبإلقاء نظرة فاحصة على اللغة العربية وما حوت من ألفاظ ومفردات تجعل فيها القدرة على تجسيد الفكرة المراد إيضاحها، فالتأثير بها تجسيدا يبين أدق تفاصيلها ويصورها بالصورة التي تجعلها ناطقة معبرة عن الفكرة بكيفية لا تجعل بينها وبين القلوب المؤهلة للانفعال والتأثر أي حاجز، فقد وضع العرب في لغتهم مفردات تكفي لوصف الواقع على الحال التي هو عليها، فوفرت المفردات تلك الصور الحية في الأمثلة، فحين يقول شاعرهم: "مَكْرٌ مَقْرٌ مَقْبَلٌ مَدْبِرٌ مَعًا كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ"، فإنه يجسد للسامع صورة ذلك البطل باندفاعه حتى يجعل السامع يخشى الاصطدام بتلك الصخرة المنحدرة من أعلى الجبل. أضف إلى ذلك الاستعمال المجازي في تصوير المعاني وتجسيدها، ما يذهل العقول ويسحر الألباب، فالشاعر حين يقول: "فأمطرت لؤلؤاً من نرجسٍ فسَقَتْ ورداً وعصت على العناب بالبرَد"، هذا التصوير الفني الرائع في استعمال المجاز بصورة انحدار دمعة من

أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا، مَا لَمْ تَقُلْ أَوْ تَعْمَلْ». نعم سيحاسب الوالي والعامل والزوج والزوجة والبنات والتاجر، كل بحسب ما استرعاه، وهذا يعني أنه شرع شرعاً للناس يسيرون عليه فينظمون أعمالهم بموجبه، والحساب هو التدقيق في أوراق الامتحان، والامتحان لا بد أن يكون تبعا لمنهج مسبق، ﴿لِتَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾. وإقامة الحجة تقتضي بيان ما أراد، ومعرفة بيان المراد لا يمكن الوصول إليه إلا باللغة العربية، فمن أراد التقدم للامتحان في جامعة ألمانية أو إنجليزية فإنه لا يستطيع دراسة منهجها والإجابة على أسئلتها إلا إذا تعلم من لغتها ما يكفيه لفهم تلك المادة والإجابة على الأسئلة، وهذا أمر بدهي، ولهذا كان من أوجب الواجبات على من أراد التحاقاً بجامعة الإسلام، ويُلزم المرور بهذا الامتحان، أن يفهم لغة هذه الجامعة حتى يستطيع الفوز والنجاح. وبما أننا نؤمن أن عملنا الأصلي فيها إنما هو الدعوة إلى الإسلام صار لزاماً علينا أن نمزج الطاقة العربية بالطاقة الإسلامية لما فيها من قوة التأثير والتوسع والانتشار، وما لم نقم بذلك فإننا لن نستطيع مطلقاً النهوض بهذه الأمة، بل إننا لن نستطيع إيقاف هذا التدهور أو

العين على الوجه في حالة من الحزن اقتضت أن على شفتيها أثراً من فرط حزنها وتأثرها. وقد أُطلق على بلاغة الكلمة ودقة التصوير عبارة مقارنة للحقيقة حيث وُصفا بـ"سحر البيان"، فاستعمال الكلمة المناسبة من حيث المعنى و"جرسها" الموسيقي في الجملة المناسبة في الفترة المناسبة تجعل لها فعل السحر على القلوب. وقد ذُكر أن أحد الأمراء أمر بجلب عدو له، فقال قصيدة فيه تمنى الأمير لو كان هو المطلوب، وقيلت بحقه هذه الكلمات، تلك القصيدة المشهورة التي مطلعها:

علو في الحياة وفي الممات

لحقُّ تلك إحدى المعجزات

كأن الناس حولك حين قاموا

وفود نذاك أيام الصلات

كانك قائم فيهم خطيباً

وكلهم وقوف للصلاة

مددت يديك نحوهم احتفاء

كمدهما إليهم بالهبات

فكيف إذا امتزجت هذه الطاقة الهائلة في

التعبير مع المعاني السامية والأفكار الراقية؟

فأي أثر تترك وأي شعور تحرك؟

ولنقف هنيهة مع حكم شرعي أراد الله

تعالى أن يجسد صورته المخيفة للإنسان،

ذلك الحكم هو النهي عن إتباع الصدقة باليمن

والأذى فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَيُّدُ

أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ
تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ
وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ
فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ
لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾، إلهاباً للمشاعر وإثارة
للعواطف بصورة حية متحركة تكاد تنطق،
ومن ثم دعوة للتفكير. بمثل هذا يحصل
التأثير، ويحدث التأثير والانفصال في نفس
السامع: أفكارا راقية، ومعاني سامية، وتصويرا
رائعا، ولغة غنية بمفرداتها وسهلة بألفاظها
وقوية بقواعدها وأركانها وثابتة بمقاييسها
وأوزانها.

وبمثل هذا التأثير والتأثر يجب أن يحمل
الإسلام، حتى يحدث ثورة في النفوس، ويرتقي
بجملة إلى أرقى مدارج الكمال، ليعيد للمسلمين
مجدهم وللإسلام عزته وأثره في الحياة.

هذا من حيث التأثير، أما من حيث التوسع
فإن قابلية اللغة العربية للتعبير عن كل حدث
أو ما يمكن أن يحدث من علوم أو معارف
فليس لها حدود، وقد مرت اللغة العربية بتلك
التجربة حين انطلق المسلمون بها وأنشؤوا
دولة كانت الأولى في العالم المعروف في
ذلك العصر، فاستطاعت أن توجد من المعارف
ما يكفي لاستيعاب كافة المعارف والعلوم
التي استجدت في عصرها أو التي وجدت في
الحضارات التي اندثرت.

وما أجمل ما قاله حافظ إبراهيم في وصف

اللغة العربية ناطقا بلسان حالها:

وَسِعَتْ كِتَابَ اللَّهِ لَفْظًا وَغَايَةً

وَمَا ضِيقَتْ عَنْ آيٍ بِهِ وَعِظَاتٍ

فَكَيْفَ أَضِيقُ الْيَوْمَ عَنْ وَصْفِ آلَةٍ

وَتَنْسِيقِ أَسْمَاءٍ لِمُخْتَرَعَاتٍ

أَنَا الْبَحْرُ فِي أَحْشَائِهِ الدُّرُّ كَامِنٌ

فَهَلْ سَأَلُوا الْغَوَاصَ عَنْ صَدَفَاتِي

وهناك باب واسع وهو باب الاشتقاق الذي

بواسطته نستطيع أن نشق ألفاظا وتعابير

تمكّنا من الإفصاح عن بغيتنا بشكل يحقق

لنا بلوغ القصد، فاشتقاق الاسم من الفعل أو

اشتقاق الفعل من الاسم كفيل بأن يغني اللغة

العربية بمفردات جديدة وقوالب حديثة تصاغ

فيها المعاني السامية المراد إيصالها للناس.

هذا بالإضافة إلى باب آخر هو باب

التعريب. وعملية التعريب سهلة وميسورة

وهي ليست أكثر من إخضاع اللفظة الأعجمية

للوزن العربي فتؤخذ الأسماء الأعجمية

المستجدة كما هي (أي كما سماها أهلها) ولا

يصار إلى محاولة التعبير عن معناها (كالمطب

الذي سقط به مجمع اللغة العربية)، فالاسم

الأعجمي يبقى كما هو إن كان مطابقا للوزن

العربي ككلمة تلفون مثلا. أما إن لم يكن

مطابقا للوزن العربي ككلمة تلفزيون مثلا فإنه

يصار إلى حذف بعض الحروف أو زيادة بعض

الحروف عليها حتى تخضع للوزن العربي ثم

تشق من هذه الأسماء أفعال على منها مثل

(تلفن، يتلفن، تلفنة) (تلفز، يتلفز، تلفزة).

وفي هذا ما يمكّن اللغة العربية من التوسع،

ونعني بذلك إمكانية استنباط أحكام جديدة

لكافة المشكلات المستجدة.

وأما الانتشار، فاللغة العربية بألفاظها

وتراكيبها وقواعدها سهلة، ميسورة منضبطة

بالوزن، ميسورة بالقواعد، خفيفة باللفظ. وقد

مرت اللغة العربية بتلك التجربة فاجتازتها

بكل نجاح. فلقد كانت لغة غالبية العالم

المعروف في ذلك الوقت هي اللغة العربية،

وسهل على جميع الناس تعلمها حتى أبدع

فيها من لم ينتم إلى العرب كسيبويه وغيره،

ولم تكن عقبة في وجه انتشار الإسلام. ولما

كان الإسلام مخاطباً عقول البشر وفيه القدرة

على التأثير على العقول ما جعلهم يدخلون

في دين الله أفواجا. وبما أن اللغة العربية

هي لغة القرآن الكريم ولم ينظر إليها بأنها

لغة قوم معينين لذلك فقد أقبل الناس على

دراساتها باعتبارها لغتهم، لأنها لغة كتابهم

(القرآن الكريم) ولغة إسلامهم، فاندفعوا في

فهم آدابها ومعانيها، ليتذوقوا أدب الآيات

القرآنية، ويفهموا معانيها ليتمكنوا من تجسيد

تلك المعاني وتصور تلك الأفكار ويلتمسوا

الإعجاز في كتابهم ويتعبدوا في تلاوته.

هذه بعض الملاحظات حول أهمية اللغة

العربية ومزج هذه الطاقة بالطاقة الإسلامية

مما فيها من قوة التأثير والتوسع والانتشار.

وما لم يعد المسلمون إلى الاهتمام بشأن اللغة العربية ومزجها بالإسلام فإنه لا أمل يرجى، ولا حتى وقوف التدهور الحاصل، لأنها لغة المسلمين. وستبقى نتائج هذا الفصل بين اللغة العربية والإسلام كابوساً مطبقاً على المسلمين جميعاً، لأن اللغة العربية كما قلنا هي جزء جوهري من الإسلام ولا يمكن فهمه إلا بها. لذلك يقع على عاتق دولة الخلافة وصحبه أجمعين ■

الراشدة الثانية القادمة قريباً إن شاء الله أن ترجع للغة العربية مكانتها، وتعيد الاهتمام بها لتعود لغة الأمة الإسلامية جمعاء، وتمزج الطاقة الإسلامية بالطاقة العربية، لتعود للأمة مكانتها وريادتها للعالم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ■



موافقة العقيدة الإسلامية للفطرة

خليفة محمد - الأردن

قال تعالى:

﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الروم، ٣٠].

جاءت هذه الآية الكريمة بعد ذكر كثير من آيات الله سبحانه وتعالى، منها إخراج الحي من الميت وإخراج الميت من الحي، وإحياء الأرض بعد موتها، وخلق الإنسان من تراب، وخلق الأزواج للسكن إليها، وإيجاد المودة والرحمة بين الأزواج، وخلق السموات والأرض، واختلاف الألسنة والألوان، ونوم الناس بالليل وابتغائهم من فضله في النهار، وأنه تعالى يُرينا البرق خوفاً وطمعاً، وينزل من السماء ماءً فيحيي الأرض بعد موتها، وقيام السماء والأرض بأمره، وقدرته سبحانه على إحيائنا بعد البعث، وأنه سبحانه له ما في السموات والأرض كل له قانتون، وأن سبحانه يبدأ الخلق ثم يعيده؛ فجاءت هذه الآية الكريمة التي نتحدث عنها مبدوءة بالفاء الفصيحة، التي تعطف ما بعدها على المضمون المفهوم من السياق السابق، والتقدير: إذا علمت قدرة الله سبحانه وعظمته في الآيات السابقة فأقم وجهك للدين حنيفاً، وفي هذا من البلاغة

والإيجاز ما فيه، لاكتفائه سبحانه وتعالى بهذه الفاء الدالة على المحذوف المقدّر من سياق عدد من الآيات السابقة.

ثم جاء أمر الله سبحانه وتعالى لرسوله ﷺ بإقامة وجهه للدين حنيفاً، وخطاب الله سبحانه لرسوله ﷺ خطاب لأُمته ما لم يدلّ دليل على اختصاص الرسول ﷺ به، وهنا لا دليل على تخصيصه ﷺ بالأمر، فيكون الأمر بإقامة الوجه للدين عامّاً، يشمل الرسول ﷺ وأُمته، ويؤكد ذلك الآية التي بعدها مباشرة ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم، ١٣] حيث جاء الحال ﴿مُنِيبِينَ﴾ جمعاً، وجاء الأمران والنهي بعدهما للجماعة: ﴿وَاتَّقُوهُ﴾ ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ﴿وَلَا تَكُونُوا﴾.

وإقامة الوجه المأمور بها تعني تقويم الوجه وتعديله إلى ما ينظر إليه غير ملتفت يمنية أو يسرة، وهو كناية عن التوجه الكامل والخالص للدين، وتكرر ذكر إقامة الوجه وتوجيهه في القرآن الكريم غير مرّة، كقول الله تعالى حكاية عن إبراهيم ﷺ: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام، ٩٧]، وكقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف، ٩٢] وغيرهما.

والـ"ال" المتصلة بـ"الدين" هي العهدية، أي الدين المعهود المأمور به من الله سبحانه وتعالى، أي دين الله الذي أنزله على رسوله ﷺ.

﴿حَنِيفًا﴾، الحنَف: الميل، أي مائلاً عن الباطل إلى الحق. فلا يجتمع الحق مع الباطل، ولا يجتمع الإيمان مع الكفر، لأنّ الإيمان بالله خالقاً مدبراً يقتضي الكفر بغيره، ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة، ٥٦٢].

فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا الْفِطْرَةُ من الفعل "فَطَرَ" ومعناه "خَلَقَ"، ومنه قوله سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر، ١] أي: خالق السموات والأرض، وأضيفت الفطرة إلى لفظ الجلالة تعظيماً لكونها من آيات الله سبحانه وتعالى، ولذلك أقسم الله سبحانه وتعالى بالنفس المتضمنة لهذه الفطرة وتسويتها على هذه الهيئة فقال عزّ من قائل: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس، ٧-٨]. ثم أكّد سبحانه وتعالى ذلك بوصف الفطرة بأنها التي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، واستخدم حرف الجر "على" الدالّ على الاستعلاء، وذلك لشدة تمكّن هذه الفطرة من الناس فكانها فوقهم مستعلية و متمكنة منهم.

وانتصبت بفعل محذوف تقديره: اتَّبِعْ أو الزَمْ ما تقتضيه فطرتك التي فطرك الله عليها من إقامة وجهك لدين الله. ثم أكّد سبحانه وتعالى ثبات هذه الفطرة عند الناس واستمرارها وعدم

تخلّفها بقوله سبحانه: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾، فالناس من آدم عليه السلام وحتى آخر إنسان منهم على وجه الأرض مفطورون على هذه الفطرة التي لا تتخلّف، والفطرة هي الخلقة التي خلّق الإنسان وجبّل عليها من الإحساس بالعجز والنقص الطبيعيين، المقتضيين لتقديس الخالق وحده سبحانه وتعالى.

﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ اسم الإشارة "ذلك" لزيادة تمييز هذا الدين وتعظيمه، و"القيّم" وصف على وزن "فَيْعِل" مثل "هيّن" و"جَيّد"، يُفيد هذا الوزن قوة الاتصاف بمصدره، وهو القيام الذي يطلق مجازاً على عدم الاعوجاج، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ قَيِّمًا﴾ [الكهف، ١-٢]، وقوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [التوبة، ٦٣].

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ استدراك لبيان حقيقة أكثر الناس من الكفار والمشرّكين الذين انشغلوا بدينامهم عن العلم المفضي إلى معرفة الدين الحقّ، وهذا موافق لوصف الأكثرية من الناس بعدم العلم وعدم الإيمان وعدم الشكر في مواضع كثيرة من القرآن الكريم.

والمراد بلفظ "الفطرة" في هذا السياق هو ما وُضع في الإنسان من دوافع للسلوك، وتشمل الحاجات العضوية كالحاجة للأكل والشرب والنوم وغيرها، والغرائز الثلاث: التديّن والبقاء والنوع، بمظاهرها المتعددة، والمشاعر والميول المتعلقة بها، قال ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ» (صحيح ابن حبان، وأخرجه البخاري ومسلم). وروى مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُفَاءً كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَمْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا»، فالفطرة تتوافق مع الحنيفية السمحة، ومع إسلام الوجه لله سبحانه وتعالى، بمعنى إقرار ما في الإنسان من عجز ونقص طبيعيين، وضرورة تقديس الخالق المدبر سبحانه وحده، فالذي يوافق فطرة الإنسان هو أصل الاعتقاد، وهو توحيد الله سبحانه وتعالى وإفراده بالعبودية والتدبير، وهو الأصل المشترك في رسالات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

والأحكام الشرعية جاءت لتنظيم إشباع مظاهر الحاجات العضوية والغرائز التنظيم الصحيح الذي يحقق الهناء للإنسان، فلا تطلق الإشباع ولا تكبته، بل قامت فلسفة الإسلام على مزج المادة بالروح، فيقوم الإنسان بأعماله المادية ملتزماً فيها بأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه فتتحقق عنده الناحية الروحية، حتى لو خالفت تلك الأحكام أهواءه وطباعه وميوله ■



أخبار المسلمين في العالم

قادة يهود يدركون حجمهم الصغير في مقابل القوى الأخرى في المنطقة لذلك يدقون ناقوس الخطر من وصول السلاح النووي إلى أيدي المسلمين

أعاد الجدل بشأن احتمال بيع الولايات المتحدة مقاتلات "إف-٣٥" لتركيا فتح ملف التوازنات العسكرية في الشرق الأوسط. فبعد ساعات من تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأنه يدرس بيع هذا النوع من المقاتلات لأنقرة، أبدى رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو معارضته الشديدة لهذه الخطوة. وحذر نتنياهو، في مقابلة مع شبكة "سي أن أن"، من أن بيع تركيا أحدث الطائرات المقاتلة الأميركية "لا يجعلها دولة صديقة للولايات المتحدة". ووصف نتنياهو النظام في تركيا بأنه "موبوء بجماعة الإخوان المسلمين، التي تكره الولايات المتحدة"، مضيفاً أن هذا النظام "ليس حليفاً مثالياً للولايات المتحدة. إنه يهدد بتدمير بلادي، الدولة اليهودية الوحيدة".

وأكد أنه حضّ ترامب بشكل مباشر على عدم بيع المقاتلات لتركيا، قائلاً إن ذلك "سيدمر ميزان القوى في الشرق الأوسط". وخلال السنوات القليلة الماضية، ارتفعت حدة التوتر بين (إسرائيل) وتركيا، على خلفية حرب غزة وملف سوريا. وقد أشار ترامب، خلال وجوده في أنقرة لحضور قمة حلف شمال الأطلسي إلى استعداده لإلغاء الحظر الذي فرضه خلال ولايته الأولى على بيع مقاتلات "إف-٣٥" لتركيا. يقول أستاذ القانون والعلاقات الدولية في تركيا الدكتور سمير صالحة، لـ "النهار"، إن "التصلب (الإسرائيلي) في الاعتراض على بيع مقاتلات إف-٣٥ لتركيا مرتبط بإصرار تل أبيب على أن تكون المتفوق الاستراتيجي في المجال الجوي على مستوى الإقليم". ويشير إلى أن قضية مقاتلات "إف-٣٥" لا تقتصر على احتمال رفع الحظر الأميركي عن بيعها لتركيا، بل ترتبط بمجمل العلاقة الدفاعية بين أنقرة وواشنطن. ويوضح بأن استبعاد تركيا من برنامج المقاتلة وفرض عقوبات عليها جاء على خلفية شرائها منظومة "إس-٤٠٠" الروسية، رغم أنها كانت قد دفعت ثمن الطائرات قبل سنوات. ويضيف أن أنقرة "تسعى أيضاً إلى العودة شريكاً في برنامج تصنيع الطائرة، ورفع العقوبات الأميركية، والحصول على محركات لطائراتها الوطنية كأن".

يرى صالحة أن الإشارات الإيجابية الأخيرة في العلاقات التركية - الأميركية مهمة. ويختتم

بالقول إن هذا المسار هو ما يثير قلق (إسرائيل) أكثر من مجرد حصول تركيا على عدد من مقاتلات "إف-٣٥"، لأن عودة أنقرة إلى برنامج تصنيع الطائرة، ورفع العقوبات عنها، وتعزيز شراكتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، من شأنه أن يعزز قدراتها العسكرية ومكانتها الإقليمية، وهو ما يفسّر - برأيه - تصعيد نتيماهو واعتراضه على الصفقة.

من جهته، يقول الباحث في الشأن (الإسرائيلي) ياسر مناع، لـ"النهار"، إن اعتراض نتيماهو على بيع المقاتلات لتركيا "يعكس إدراكاً (إسرائيلياً) بأن المسألة تتجاوز صفقة تسليح تقليدية إلى إعادة صياغة ميزان القوى الإقليمي. (إسرائيل) تنظر إلى احتكارها الإقليمي للطائرة الشبحية بوصفه أحد أهم عناصر تفوقها العسكري النوعي، وترى أن امتلاك تركيا لهذه المنصة سيمنحها قدرات متقدمة في الاختراق، وجمع المعلومات، وتنفيذ عمليات بعيدة المدى، في وقت تشهد فيه العلاقات السياسية بين أنقرة وتل أبيب مستويات مرتفعة من التوتر". ويضيف: "لذلك، يرتبط الموقف (الإسرائيلي) بالحفاظ على حرية العمل العسكري والتفوق الجوي طويل الأمد، أكثر من ارتباطه بالصفقة نفسها، وهو ما ينسجم مع السياسة الأميركية التقليدية التي تراعي الحفاظ على التفوق العسكري النوعي (لإسرائيل) في الشرق الأوسط". وتحمل هذه القضية أهمية إضافية، بحسب مناع، لأنها "تمثل اختباراً مباشراً لقدرة نتيماهو على التأثير في قرارات ترامب الأمنية عندما تتقاطع مع مصالح أميركية أوسع"، لافتاً إلى أنه "إذا استجاب ترامب للاعتراض (الإسرائيلي)، وقيد الصفقة، أو أخضعها لشروط إضافية، فسوف يؤكد استمرار النفوذ (الإسرائيلي) في ملفات التسليح الاستراتيجية داخل واشنطن؛ أما إذا مضى في إعادة تركيا إلى برنامج إف - ٣٥ رغم التحفظات (الإسرائيلية)، فسوف يكشف ذلك عن أن إدارة ترامب تمنح أولوية لحساباتها المرتبطة بحلف الناتو، والعلاقة مع أنقرة، وإعادة تموضعها الإقليمي، حتى عندما تتعارض مع الموقف (الإسرائيلي)". ومن هذا المنظور، يرى مناع أن "الاختبار لا يقتصر على مستقبل صفقة السلاح، وإنما يمتد إلى قياس حدود التأثير (الإسرائيلي) في رسم أولويات السياسة الأمنية الأميركية خلال المرحلة المقبلة".

الوعاء:

كيان يربعه أي تطور في المنطقة، ويعلم أنه لا قبل له بالمسلمين ولا ببعضهم لولا حبل أمريكا والغرب، قال تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ وَبَآؤُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾

بعد عملية التطبيع مع حكام العرب المجرمين وكيان يهود وقوات التحالف الدولي و"الحرب على الإرهاب" حكام الشام الجدد يقومون بالتطبيع مع "النااتو"!

وصل الرئيس السوري أحمد الشرع إلى أنقرة يوم الأربعاء، حيث كان من المقرر أن يلتقي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على هامش قمة حلف شمال الأطلسي (النااتو). وقد جمعت قمة الحلف العسكري، التي اختُتِمت أعمالها يوم الأربعاء، ٦٣ رئيس دولة، بالإضافة إلى عدد من ممثلي دول الخليج. وتلقى الشرع دعوة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ووصف ترامب، الذي لطالما تفاخر بعلاقته الوثيقة مع أردوغان، نظيره السوري بأنه "حازم".

وقال الرئيس الأمريكي للصحفيين يوم الثلاثاء: "بفضل الرئيس (أردوغان)، تربطنا علاقة ممتازة بالزعيم السوري الجديد". وأضاف: "لقد أنجز عملاً رائعاً خلال عام ونصف، ونجح في توحيد البلاد. وتربطني به علاقة ممتازة للغاية". وتابع: "قال أحدهم إنه حازم للغاية... لقد وافقت عليه مع الرئيس (أردوغان). كنا نحن الاثنين من رغبتنا به بشدة". وقد قام بعمل رائع، فقد نجح في حشد الجهود. لم يكن الأمر سهلاً. أدت ثلاثة عشر عاماً من الحرب إلى دمار هائل في سوريا، التي تحتاج إلى دعم دولي لإعادة الإعمار، ولا تزال تواجه تهديدات عديدة. يوم الثلاثاء، أُصيب ٨١ شخصاً في هجوميين بالقنابل في دمشق، بالقرب من فندق كان يقيم فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. زار الشرع واشنطن في نوفمبر من العام الماضي سعياً للحصول على دعم مالي لسوريا. لكنه رفض الشهر الماضي دعوات من ترامب للتدخل عسكرياً في لبنان المجاور ضد حزب الله، الذي يخوض صراعاً مفتوحاً مع (إسرائيل). وقال في مقابلة الشهر الماضي: "نحن نبحث عن قنوات اقتصادية بين لبنان وسوريا، لا قنوات عسكرية". (مترجم من العربية نت - النسخة الانكليزية)

الوعابي:

يصر ترامب على إهانة أحمد الشرع بشكل مستمر بقوله "وافقت عليه" أو "أنا أتيت به"، وفي المقابل يشكر الشرع ترامب ويجاهله مجاملة الأصدقاء، فهل أصبحت أمريكا التي تضرب وتقتل أهل غزة وإيران وقتلت أهل العراق وأفغانستان وتحتل بلاداً إسلامية محل شكر وصدقة؟! أمريكا التي حملت شعار الحرب على الإرهاب لعقود لتحارب الإسلام من خلاله ودعمت نظام بشار والسياسي وابن سلمان وغيرهم ممن لا يجيدون سوى سفك دماء

المسلمين ومحاربة الإسلام ليل نهار؟ هل رضي حكام سوريا الجدد فعلا بالانضمام إلى تلك الجوقة؟ وهل وصلوا إلى مرحلة تجنيد المسلمين للعمل تحت مظلة الناتو العسكرية أي أن يقاتل المسلمون تحت راية الكفار خارجيا مثل راية الناتو بينما يحظر عليهم تحرير سوريا وفلسطين من كيان يهود؟!

الكنيست (الإسرائيلي) يصادق على مشروع قانون يقيد الأذان في المساجد

أقر الكنيست (الإسرائيلي) في تلاوة أولى مشروع قانون "المؤذن" لتقييد استخدام مكبرات الصوت في دور العبادة وخاصة المساجد "منعا للضوضاء". وقد أيد مشروع القانون ٥٠ عضوا مقابل معارضة ٣٦، في خطوة أثارت جدلا واسعا واتهامات بالعنصرية من قبل الأحزاب العربية. ويدعي مؤيدو القانون أن هدفه ليس المساس بحرية الدين، بل حماية جودة حياة السكان المتضررين من شدة مكبرات الصوت في المساجد، مشيرين إلى وجود سوابق في دول أخرى مثل الصين.

في المقابل، يرى معارضوه، بمن فيهم أعضاء الكنيست العرب وجهات في وزارة العدل، أن القانون موجه ضد العرب والمسلمين، وأنه يمكن معالجة قضية الضوضاء من خلال القوانين القائمة دون تشريع خاص قد يمس بالمساواة وحرية العبادة. ويذكر أن القانون لا يزال في مراحله الأولى، حيث يحتاج إلى مناقشات وتصويت في القراءات الأولى والثانية والثالثة قبل إقراره النهائي.

الوعابي:

صدق الله القائل: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾.

الطريقة العلمية وقصورها: من الاختزال التجريبي

إلى النظام السببي (القصور المعرفي للطريقة العلمية التجريبية) (1)

يوسف الساريسي - فلسطين

مقدمة:

منظم ودقيق.

لقد قامت الحضارة الغربية الحديثة، وخصوصاً في نموذجها الرأسمالي، على رؤية مادية تجريبية حاولت فهم الواقع من خلال تفكيكه إلى أجزاء صغيرة معزولة يمكن دراستها بصورة منفصلة. ومع أن هذا الأسلوب الاختزالي حقق نجاحاً إجرائياً باهراً في العلوم الطبيعية البسيطة لتسهيله عزل المتغيرات داخل المختبر، إلا أنه تحول تدريجياً من مجرد أداة مخبرية إلى منهج كلي في التفكير والبحث في الحياة والإنسان والمجتمع.

فأصبح الإنسان في الفكر الغربي يُنظر إليه بصفته فرداً مستقلاً منفصلاً عن غيره، وأصبح المجتمع يُعرّف بأنه مجرد مجموعة أفراد فقط، دون اهتمام كافٍ بالعلاقات التي تربط بينهم من أفكار ومشاعر وأنظمة. ومع مرور الزمن أدّت هذه النظرة إلى انتشار الفردانية، وإلى ظهور كثير من المشكلات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية في الدول التي تطبق الأنظمة الرأسمالية، ذلك أن الواقع في حقيقته ليس مجرد أجزاء منفصلة بعضها عن بعضها، بل هو أنظمة مترابطة يؤثر بعضها في بعض ضمن بناء

الظواهر المعقدة يصعب إخضاعها للتجربة دفعة واحدة، لذلك كان لا بد من تبسيط الواقع قسريا وعزل بعض العوامل عن بعضها حتى يتمكن الباحث من معرفة تأثير كل عامل بصورة مستقلة. فالعالم داخل المختبر يقوم عادة بالتحكم في بعض المتغيرات، ويثبت بعضها الآخر، حتى يستطيع تحديد العلاقة بين سبب معين ونتيجة معينة، لذلك احتاجت التجريبية إلى "تفكيك" الواقع إلى وحدات أبسط يمكن عزلها وقياسها والتحكم فيها مخبرياً.

فالاختزال كان بالنسبة للمدرسة التجريبية أداة منهجية ضرورية لتحويل الواقع المعقد إلى عناصر قابلة للفحص التجريبي. ولهذا السبب ارتبط الاختزال بالعلم التجريبي الحديث ارتباطاً قوياً؛ لأن المختبر بطبيعته يحتاج إلى تبسيط الظاهرة وإزالة العوامل المعقدة ودراسة عنصر محدد في شروط مضبوطة. ومن هنا أصبح تحليل الأشياء إلى أجزاء أصغر شرطاً عملياً لإنتاج معرفة تجريبية دقيقة. فمثلاً عند دراسة احتراق مادة ما، يُعَمَد إلى التحكم في كمية الأكسجين ودرجة الحرارة ونوع الوقود، لأن الهدف هو اكتشاف العلاقة السببية الدقيقة بين هذه العناصر. وبدون هذا التبسيط الاختزالي تصبح التجربة غير قابلة للضبط، ويصعب التمييز بين الأسباب الحقيقية والعوامل الثانوية. وقد كان هذا المنهج من أسباب نجاح الثورة العلمية للحضارة الغربية، لأنه سمح بتحويل

هذه الطريقة تصلح في دراسة المادة المحسوسة داخل المختبر، لكنها لا تصلح وحدها أساساً عاماً لكل مجالات المعرفة. ولذلك دعا إلى اعتماد الطريقة العقلية في التفكير، باعتبارها المنهج المعياري الصحيح القادر على فهم الواقع وتفسيره والحكم عليه في مختلف مجالات الحياة، في كبريات مسائل الوجود والحياة؛ من العقيدة والفكر، إلى السياسة والاجتماع.

الطريقة العلمية والاختزال التجريبي:

شهدت الحضارة الرأسمالية الغربية الحديثة منذ القرن السابع عشر صعود المنهج التجريبي بالتزامن مع الثورة العلمية التي ارتبطت بأسماء مثل فرانسيس بيكون وإسحاق نيوتن ورينيه ديكارت. وقد اعتمد هذا المنهج على فكرة أساسية تقول إن فهم الظواهر المعقدة لا يكون بدراستها بوصفها كلاً، بل بتفكيكها إلى أجزاء أصغر يمكن عزلها وقياسها وإجراء التجارب عليها داخل المختبر. ومن هنا ظهر ما عرف فلسفياً بالاتجاه الاختزالي (Reductionism)، وهو الاتجاه الذي يرى أن فهم الكل يتحقق من خلال فهم أجزائه الأساسية والقوانين التي تحكم تفاعلها. وكانت المدرسة التجريبية بحاجة إلى هذا الأسلوب الاختزالي بسبب طبيعة المنهج الذي تتبناه. فالمدرسة التجريبية، خاصة منذ بيكون وهيوم، أرادت أن تجعل المعرفة قائمة على الملاحظة الحسية والتجربة المباشرة، لكن

والتجريبية الحديثة، التي أغلقت منافذ المعرفة خلف جدران الاستقراء والتجربة المباشرة، مقررّة أن كل ما يقع خارج حدود التحقق الحسي هو لغو معرفي أو ميتافيزيقي لا يرجى منها يقين حقيقي.

ومع الثورة الصناعية وتطور العلوم الطبيعية، أصبحت هذه النظرة التجريبية هي السائدة في الفكر الغربي الحديث، وتحول المنهج التجريبي عند كثير من الفلاسفة والمفكرين إلى إيديولوجيا مادية كاملة أي مرجعية شبه مطلقة في تفسير الواقع واحتكار المعرفة. ونتيجة لذلك جرى التقليل من قيمة مجالات معرفية كثيرة لا تقوم على التجربة المباشرة، مثل الفلسفة والمنطق والبحث العقلي وقضايا الغيب والدين، بل إن بعض العلوم الإنسانية - منها علم النفس والاجتماع والتربية - أقحمت قسراً في قوالب المحاكاة التجريبية الطبيعية، ما أدى إلى تجريد الإنسان من أبعاده المعنوية الغائية.

ومع مرور الزمن لم يبق المنهج التجريبي عند بعض الاتجاهات مجرد وسيلة نافعة لدراسة الطبيعة، بل تحول إلى فلسفة مادية كاملة تحاول حصر المعرفة فيما يرى ويُقاس ويُجرب فقط. وأدى ذلك إلى تهميش دور العقل بوصفه أداة قادرة على الوصول إلى اليقين من خلال الاستدلال، وفتح الباب أمام انتشار الإلحاد واللاأدرية والعشبية، لأن كل ما لا يخضع

الطبيعة من واقع معقد ومتشابك إلى أنظمة قابلة للفحص والتجربة والقياس الرياضي. فبدل دراسة "الطبيعة" من حيث كُُلّ غامض، أصبح العلماء يدرسون الحركة والقوة والحرارة والكهرباء والذرات كلا على حدة ضمن شروط مضبوطة، ما أدى إلى تطور الفيزياء والكيمياء والهندسة والتقنيات الحديثة. وقد حقق هذا المنهج نجاحاً هائلاً في دراسة الظواهر البسيطة نسبياً، خصوصاً في الفيزياء الكلاسيكية، حيث أمكن تفسير كثير من الحركات والتفاعلات عبر صياغتها في قوانين رياضية دقيقة، حتى أصبح الاختزال أحد الأسس المركزية للعلم الحديث.

نظرية المعرفة المادية التجريبية:

في القرن الثامن عشر جاء ديفيد هيوم ليمنح المنهج التجريبي أساساً معرفياً أكثر جذرية، حيث قرر أن السببية ليست ضرورة واقعية ندركها في الأشياء، بل مجرد اقتران متكرر بين الظواهر تولدت منه "عادة ذهنية" في العقل البشري. فالإنسان — بحسب هيوم — عندما يرى النار تحرق الخشب بصورة متكررة، فإنه يعتاد الربط بينهما، فتتكوّن في عقله فكرة أن النار هي سبب الاحتراق، لكن هذه العلاقة ليست — عنده — ضرورة حقيقية موجودة في الأشياء، بل مجرد عادة ذهنية نتجت من التكرار.

ثم تطورت هذه النزعة التشكيكية لاحقاً مع جون ستيوارت ميل ومع المدارس الوضعية

منها علم الأنظمة ونظرية الأنظمة العامة، ثم تطورت لاحقاً مع علوم التعقيد والذكاء الاصطناعي ونظرية الشبكات والسيبرانية. وقد أكدت هذه الاتجاهات أن الواقع لا يُفهم فقط من خلال تفكيكه إلى أجزاء صغيرة، بل كذلك

عبر فهم البنية الكلية والتنظيم الداخلي وشبكات التأثير المتبادل داخل النظام، ومن خلال دراسة البنية والتنظيم والتغذية الراجعة والعلاقات الديناميكية التي تمنح النظام خصائصه الكلية.

وفي الوقت نفسه عاد النقاش الفلسفي حول السببية من جديد، وظهرت في الفلسفة المعاصرة أفكار تعارض تفسير ديفيد هيوم للسببية. فبدأ عدد من الفلاسفة يتحدثون عما يسمى بفلسفة القوى أو القدرات (Powers Ontology)، وهي الفكرة التي تقول إن الأشياء ليست مجرد أجسام صامتة تتحرك بصورة عشوائية، بل إن الأشياء تمتلك خصائص وقدرات حقيقية تمكّنها من التأثير والتفاعل. فالنار مثلاً تحرق بطبيعتها التي خلقها الله فيها، والماء يروي بطبيعته، والأشياء تمتلك خصائص حقيقية تجعل بينها علاقات سببية واقعية، وليست مجرد تكرار اعتاد العقل رؤيته.

وهكذا بدأ الفكر العلمي والفلسفي الحديث يعود تدريجياً إلى الاعتراف بأن الواقع ليس مجرد أحداث منفصلة، بل أنظمة مترابطة تقوم على علاقات سببية حقيقية داخل بنية منظمة. ولكن هذا التطور لم يُلغِ أهمية التجربة أو

للتجربة المباشرة أصبح عندهم موضع شك أو إنكار. وبذلك انتقل المنهج التجريبي من كونه أداة علمية مفيدة إلى محاولة لاحتكار تعريف المعرفة نفسها وتحديد ما يجوز للإنسان أن يؤمن به أو يرفضه.

تحدي علم الأنظمة لمنهج الاختزال التجريبي:

لكن التقدم العلمي نفسه بدأ لاحقاً يكشف أن المنهج الاختزالي، رغم نجاحه الكبير، ليس قادراً على تفسير كل شيء. فمع تطور العلوم في القرن العشرين، وخصوصاً عند دراسة الأنظمة المعقدة مثل البيئة والاقتصاد والدماغ والحياة والشبكات، تبين أن معرفة الأجزاء الصغيرة وحدها لا تكفي للتنبؤ وفهم سلوك النظام بأكليته. فالأنظمة المركبة تنتج خصائص جديدة كلياً تُعرف بـ "الخصائص الانبثاقية". فقد يكون كل جزء مفهوماً بصورة منفصلة، ومع ذلك يبقى سلوك النظام الكامل غير مفهوم إلا إذا دُرست العلاقات التي تربط بين الأجزاء وطريقة تنظيمها وتأثيرها المتبادل.

فمثلاً، معرفة مكونات الدماغ كلّ على حدة لا تكفي وحدها لفهم الوعي والعقل. ومعرفة الأفراد كلّ على حدة لا تكفي لفهم سلوك المجتمع، لأن العلاقات والتنظيم والتفاعل بين الأجزاء قد تنتج خصائص جديدة لا تظهر في العنصر المفرد وحده.

ومن هنا ظهرت في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته اتجاهات فكرية جديدة،

العقلية"، وإلى الاعتراف بأن الإنسان لا يصل إلى المعرفة فقط من خلال المشاهدة والتجربة، بل كذلك من خلال التفكير العقلي وتحليل العلاقات والأنظمة والضرورات السببية. فالأنظمة المعقدة نفسها أظهرت أن فهم الواقع لا يتحقق دائماً بمجرد مراقبة الأجزاء الصغيرة، بل يحتاج أيضاً إلى فهم البنية الكلية والعلاقات التي تربط بين هذه الأجزاء. لكن كثيراً من الاتجاهات المعاصرة بقيت تنظر إلى العقل على أنه مجرد تابع للتجربة، لا أداة مستقلة قادرة على الوصول إلى اليقين الاستدلالي. ولذلك بقي المنهج التجريبي الاختزالي عندهم مهيمناً على مفهوم المعرفة، رغم أن التطور العلمي نفسه كشف حدوده وقصوره في تفسير كثير من الظواهر المعقدة. ومن هنا تظهر الحاجة إلى إعادة تحديد المجال الحقيقي للمنهج التجريبي، بحيث يُنظر إليه بصفته وسيلة مهمة ونافعة لدراسة الظواهر الطبيعية القابلة للتجربة والقياس، لا بصفة مرجعية وحيدة تحتكر المعرفة وتفسير الواقع كله. وفي المقابل، تبرز الحاجة إلى إعادة الاعتبار للعقل والطريقة العقلية في التفكير، بوصفهما قادرين على فهم العلاقات السببية والأنظمة المنظمة، والوصول إلى يقين استدلالي صحيح لا يعارض التجربة، بل يتكامل معها ويتجاوز حدودها عند الحاجة.

يتبع ...

المختبر، بل كشف حدودهما فقط. فالاختزال ما يزال أداة نافعة ومهمة لفهم العناصر البسيطة، لكن الأنظمة المعقدة تحتاج بالإضافة إلى ذلك إلى فهم العلاقات والتنظيم والبنية الكلية للنظام. ولذلك أصبح كثير من الباحثين اليوم يجمعون بين دراسة الأجزاء ودراسة النظام الكامل، وهو ما يكشف أن الواقع ليس مجرد مادة مبعثرة منفصلة، بل نظام مترابط يقوم على علاقات سببية دقيقة ومنظمة.

أثر علم الأنظمة على نظرية المعرفة الحديثة:

إن التطور الكبير في فهم الأنظمة المعقدة وتطبيقاتها العملية المثمرة كشف بوضوح أن المنهج الاختزالي قاصر ولا يكفي وحده لفهم الواقع بصورة كاملة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأنظمة التي تقوم على الترابط والتنظيم والتأثير المتبادل بين أجزائها. إلا أن الفكر الفلسفي الغربي المعاصر لم يملك الشجاعة المعرفية للقيام بمراجعة جذرية؛ بل تعامل مع علوم الأنظمة بوصفها أدوات عملية مجردة ومفيدة تقنياً، دون أن تعيد النظر بصورة حقيقية في نظرية المعرفة التي حصرت اليقين في حدود التجربة المباشرة فقط، وظل هذا الفكر أسيراً لنظرية المعرفة المادية التبعية التي تحرم العقل من سلطته المستقلة في إنتاج اليقين.

وكان من الواجب المنهجي أن يقود هذا التحول العلمي إلى إعادة الاعتبار لـ"الطريقة

كلمة أخيرة:

الشيبياني وأحمد الشرع يفرحان بالحصول على شهادة "إرضاء الكفار"!

وصف وزير الخارجية السوري أسعد الشيبياني قرار الإدارة الأميركية رفع سورية من قائمة الدول الراحية للإرهاب بأنه "إغلاق صفحة سوداء في تاريخ سورية"، مشيرًا إلى أن التصنيف قُرض عام ١٩٧٩ بسبب سياسات النظام السابق. ونشر الشيبياني، عبر منصة "إكس"، صورة جمعته بالرئيس السوري أحمد الشرع، وهما يحملان نسخة من القرار الموقع من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وذلك على متن طائرة العودة إلى دمشق عقب مشاركتهما في قمة حلف شمال الأطلسي "ناتو"، التي استضافتها العاصمة التركية أنقرة.

وقال وزير الخارجية السوري، في منشوره: "ضمن توجيهات الرئيس أحمد الشرع أغلقنا صفحة سوداء في تاريخ سورية برفع التصنيف الذي قُرض عليها بسبب سياسات النظام البائد عام ١٩٧٩"، مضيفًا: "كل الشكر والتقدير للولايات المتحدة بقيادة الرئيس ترامب على هذا القرار، ولوزير الخارجية ماركو روبيو، وللوزير توم باراك، ولكل من وقف إلى جانب سورية". وكان ترامب قد أبلغ الرئيس السوري، بقراره رفع اسم سورية من قائمة الولايات المتحدة للدول الراحية للإرهاب، في رسالة أكد فيها أنه أوفى بوعدده بإزالة العقوبات التي تعرقل إعادة إعمار البلاد، وأكد أن شركات أميركية مستعدة للاستثمار في سورية والمساهمة في دعم اقتصادها.

الوعي:

من يرى صور حاكم الشام الجديد ووزيره وهما يحملان شهادة قرار رفع العقوبات الأميركية ويبتسمان يظن للوهلة الأولى أن من يرضي أميركا وترامب سيدخل الجنة. لكن القوم ربما لم يقرأوا التاريخ ولم يتعظوا بما فعلته أميركا بأهل الشام خلال حكم بشار الأسد ولا والده من قبله، فضلا عما فعلته بأمة الإسلام التي تنكروا لها، بينما علقوا حبالهم بأمريكا وحكام المسلمين المعرضين عن شرع الله. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَلِيبْتَغُوا عَنْهُمْ الْوَعْدَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.



الغلاف الأخير:

استقبال عدو الله ماكرون بالترحيب

من قبل حكام سوريا الجدد في الجامع الأموي، رمز العزة والإسلام

زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون برفقة الرئيس السوري أحمد الشرع، في ٧ يوليو ٢٠٢٦، الجامع الأموي في دمشق، في مستهل أول زيارة يجريها رئيس فرنسي إلى سورية منذ عام ٢٠٠٩. ودوّن ماكرون رسالة في سجل الزوار أشاد فيها بتاريخ دمشق وتنوعها الحضاري، وجاء في نصها: "سعيد بوجودي في هذا اليوم في هذا المكان، الذي يختزل دمشق وقروناً طويلة من التاريخ والأديان والحضارات.. في هذا المسجد، تتعانق المعابد الرومانية والكنائس المسيحية لتروي وحدة الشعب السوري وقوة تاريخه". وتابع في الرسالة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي: "في هذه الأيام المشحونة بعدم اليقين التي تمر بها المنطقة، تنبعث سورية من جديد بفضل شعبها وبسواعده، عبر وحدتها وتطلعها إلى المستقبل. وفرنسا هنا، إلى جانبها". وختم الرئيس الفرنسي بالتوقيع باسمه كاملاً وبصفته.

فيما كتب الرئيس الشرع في رسالته: "الحمد لله الذي شرفنا وأعز سوريا وأهلها بامتداد تاريخها وحضارتها وعراقتها، سنبقى خداماً لها ولأهلها حتى يمتد تاريخها ليحكي فصلاً عظيماً من فصولها، اليوم باتت دمشق مزاراً ومعلماً لمحبيها". وكان ماكرون وصل إلى دمشق في أول زيارة لرئيس دولة من الاتحاد الأوروبي منذ سقوط نظام الأسد عام ٢٠٢٤، حيث استقبله وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني.

الوعي:

هل باتت فرنسا وعدو الله ماكرون أصدقاء لحكام سوريا الجدد؟ أليسوا هؤلاء أعداء لله وللأمة الإسلامية؟ وهل غفر حكام سوريا الجدد لفرنسا سجلها الاستعماري والإجرامي بحق سوريا وأهلها؟ أم غفروا لها حاضرها وإيغالها في دماء المسلمين؟!

<http://www.al-waie.org>

<https://www.facebook.com/alwaie.info>

<https://x.com/alwaiemagazine>

<https://www.instagram.com/alwaiemagazine>

<https://www.dailymotion.com/alwaiemagazine>

الموقع الرسمي لمجلة الوعي:

الحساب الرسمي لمجلة الوعي على الفيسبوك:

الحساب الرسمي لمجلة الوعي على إكس (التويتر):

القناة الرسمية لمجلة الوعي على الانستغرام:

عنوان المجلة على الديلي موشن: